تعليق

سماحة الشيخ العلامة
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز
رَحِمَهُ ٱللَّهُ

على كتاب
التَّبصير في معالم الدِّين
للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري
رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لِلَّهِ وصلَّى اللَّهُ وسلَّم على رسول اللَّهِ، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فيطيب «لمؤسسة الشيخ عبدالعزيز بن باز الخيريَّة» أن تضع بين يدي القارئ الكريم تعليقات سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ على كتاب: «التَّبصير في معالم الدِّين» للإمام أبي جعفر محمَّد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن سلسلة إصداراتها لشروح وتعليقات سماحة الشَّيخ عبدالعزيز ابن باز على كتب أهل العلم.

وكتاب «التَّبصير في معالم الدِّين» كتبه الإمام ابن جرير إجابة لسؤال أهل بلده آمل طبرستان لتبصيرهم سُبل الرَّشاد، وإيضاح قصد السَّبيل عن مسائل مهمَّة في الاعتقاد، إقامة للحُجَّة على الخلق، وبيان معرفة ما يجوز من الجهل وما لا يجوز، مِمَّا يتعلَّق باللَّهِ وأسمائه وصفاته، والمعرفة الواجبة له، وبيان أصول مسائل الافتراق بين فرق المسلمين، مع تقريره المعتقد الصَّحيح والمذهب القويم؛ مذهب السَّلف الصَّالح رحمهم اللَّهُ تعالى.

وهذا التَّعليق هو عبارة عن تفريغ من تسجيل صوتي لسماحته رَحِمَهُ اللَّهُ على دروس للكتاب كان يلقيها سماحته على طلابه، وقد اعتنت به مؤسسة الشَّيخ عبدالعزيز بن باز الخيريَّة من حيث الخدمة العلميَّة اللَّازمة لإخراجه.

وقد راجعه فضيلة الشَّيخ الدكتور/علي بن عبدالعزيز بن علي الشِّبل ـ وفقه اللَّه ـ محقق أصل المتن وقارئه على سماحة الشَّيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

نسأل اللَّه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزي شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ويضاعف له به الأجر والمثوبة.

كما نسأل اللَّه تعالى أن يكتب الأجر والمثوبة لكلِّ من تسبب في إخراج هذه المادة، وعلى رأسهم سماحة مفتي عام المملكة الشَّيخ/عبدالعزيز بن عبداللَّه بن محمَّد آل الشَّيخ ـ حفظه اللَّه ـ، وفريق العمل بالرئاسة على ما بذلوه من جهد في مراجعة هذه المادة ومطابقتها.

وكل من ساهم من طلاب العلم والباحثين في إخراج هذا التعليق أن يجزيهم اللَّه خير الجزاء.

كما نسأله سبحانه أن يأجر كلّ من قرأ هذا التَّعليق، وساهم في نشره، إنَّه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

وصلَّى اللَّه على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

مؤسسة

الشيخ عبدالعزيز بن باز الخيريَّة

ترجمة موجزة للإمام ابن جرير الطَّبري(١)

● اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو: محمَّد بن جرير بن يزيد ـ وقيل: بن خالد ـ بن كثير بن غالب الطَّبري الآملي. **كنيته**: أبو جعفر بالاتفاق، وينسب تارة إلى أبيه، فيقال: ابن جرير، وتارةً إلى مدينته آمل طبرستان، فيقال: الطَّبري. **لقبه**: له ألقاب كثيرة تدلُّ على مكانته العلميَّة، فهو الإمام، المجتهد، المفسِّر، المحدِّث، الحافظ الفقيه، المؤرِّخ، اللَّغويّ، المقرئُ، وغيرها من ألقاب المدح والثَّناء الَّتي يستحقها.

● ولادته ونشأته:

وُلد بمدينة آمل طبرستان في آخر سنة [٢٢٤هـ] ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنين، وكتب الحديث وعمره تسع سنين من مشائخ طبرستان، وما حولها كالرَّي وأعمالها فحصل بها مبادئ العلوم وأساسها، ثُمَّ تشوّقت نفسه للاستزادة من العلم فرحل في طلبه إلى بغداد، وبيروت، والفسطاط، ثُمَّ رجع إلى بلاده طبرستان، ثُمَّ استقر به المقام ببغداد من سنة [٢٩٠هـ] إلى أن توفي بها رحمه الله.

● شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ على كثير من علماء زمانه، بدءاً ببلده آمل طبرستان، وقد ذكر محقق الكتاب الشَّيخ/علي الشِّبل أهم شيوخه وعدد منهم [٢١] شيخًا

---

(١) ينظر لترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ١٩١) والأعلام للزركلي(٦/ ٦٩) وما كتبه محقق الكتاب في مقدمته الشيخ/ علي بن عبدالعزيز الشبل في (ص٧، ٨، ١١ـ ١٥، ١٦ ـ ٢٢، ٢٩ ـ ٣٢، ٤١، ٤٢، ٥٣ ـ ٧٠) طبعة دار العاصمة الطبعة الأولى عام١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

أخذ عنهم العلم، كما ذكر له [٥] من أشهر تلاميذه رحمهم اللَّه.

● **عقيدته:**

وأمَّا عقيدته: فهي عقيدة السَّلف الصَّالح، وهو من كبار أئمة أهل السُّنَّة والجماعة المتَّبعين منهج وعقيدة السَّلف الصَّالح، في توحيد اللَّهِ سبحانه، وفي بقية أصول الإيمان، وما يتبعه من مسائله في الصَّحابة، والإمامة، فهو في كلِّ ذلك على مذهب أهل الحديث، مذَهب الطَّائفة النَّاجية، والفرقة المنصورة، وقد بيَّن عقيدته بنفسه في كتابه «صريح السُّنَّة» وكتابه «التَّبصير في معالم الدِّين»، الَّذي قرر فيه عقيدة السَّلف الصَّالح[١].

● **تصانيفه وآثاره العلميَّة:**

له تصانيف كثيرة ذكر منها المحقق الشَّيخ/ علي الشِّبل [٣٢] كتابًا من أهمها وأبرزها:

١- جامع البيان في تفسير آي القرآن (تفسير ابن جرير الطَّبري).

٢- تاريخ الرُّسل والملوك، المعروف بتاريخ الطَّبري.

٣- وتهذيب الآثار في الحديث. ٤- وكتاب اختلاف الفقهاء.

٥- وكتاب التَّبصير في معالم الدِّين، الَّذي نقدِّم له والَّذي علَّق عليه سماحة الشَّيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

● **وفاته:**

توفي ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر شوَّال سنة [٣١٠هـ] ببغداد وشيَّع جنازته خلق لا يحصيهم إلَّا اللَّه.

---

(١) اقتباس بتصرف من مقدمة محقق أصل المتن الشَّيخ علي بن عبدالعزيز الشِّبل (ص٧).

ترجمة موجزة للمعلِّق رحمه الله

- **اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:**

هو سماحة الشَّيخ الإمام المجتهد عبدالعزيز بن عبداللَّه بن عبدالرحمن بن محمَّد بن عبداللَّه بن باز.

وكنيته: أبو عبداللَّه أكبر أولاده، **لقبه**: ابن باز رحمه الله.

- **مولده ونشأته:**

ولد في الرياض في [١٢] من ذي الحجَّة سنة [**١٣٣٠هـ**]. ونشأ بها في حجر والدته، فقد توفي والده سنة [**١٣٣٣هـ**] وعمره دون الثَّالثة، فأحسنت أمه تربيته وتنشئته رحمها اللَّه، وقد توفيت سنة [**١٣٥٦هـ**].

- **حياته العلميَّة والعملية:**

تلقى تعليمه على يد كوكبة من علماء الدَّعوة السَّلفيَّة من أبرزهم:

الشَّيخ/ محمَّد بن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشَّيخ رحمه الله مفتي الدِّيار السُّعوديَّة، فقد أخذ عنه جميع علوم الشريعة.

أمَّا حياته العلميَّة:- فقد تولى عدة أعمال منها:

- القضاء في منطقة الخرج بالدّلم من (**١٣٥٧هـ - ١٣٧١هـ**) ثُمَّ.

- التَّعليم في منطقة الرياض والمدينة من (**١٣٧١هـ - ١٣٩٥هـ**).

- ثُمَّ تمَّ تعينه رئيسًا لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء، والدَّعوة والإرشاد برتبة وزير من (**١٤/ ١٠/ ١٣٩٥هـ** حتى **١٤/ ٠١/ ١٤١٤هـ**).

- وقد عُيِّن مفتيًا عامًا للمملكة، ورئيسًا لهيئة كبار العلماء، واللَّجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء في (**٢٠/ ٠١/ ١٤١٤هـ**) وبقي في هذا

المنصب إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة في (٢٧/ ١/ ١٤٢٠هـ).

- **مؤلفاته:**

له العديد من المؤلفات أكثرها قد جمع ضمن كتابه المشهور مجموع فتاوى ومقالات متنوعة والبالغ ثلاثون مجلدًا، وحوِّل برنامجه الإذاعي نور على الدَّرب، إلى كتاب فتاوى نور على الدَّرب وقد صدر منه **(٢٥)** مجلدًا حتَّى الآن، وله غيرها من التَّصانيف والفتاوى.

كما أصدرت مؤسسة عبدالعزيز ابن باز الخيريَّة بعض تعليقات وشروح سماحته على بعض كتب أهل العلم منها كُتب الإمام المجدد الشيخ/ محمَّد بن عبدالوهّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ككتاب (كشف الشُّبهات، والأصول الثلاثة، والقواعد الأربع، وفضل الإسلام)، و(كتاب الفتوى الحمويَّة، والعقيدة الواسطية) كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و(كتاب وظائف رمضان) للشَّيخ عبدالرحمن بن محمَّد بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و(كتاب التَّبصير في معالم الدِّين) لابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الَّذي نقدِّم له.

- **وفاته:**

توفي بالطَّائف قبيل فجر يوم الخميس **٢٧** من شهر محرم الحرام سنة **١٤٢٠هـ** ، وَصُلِّيَّ عليه بعد صلاة الجمعة بالمسجد الحرام، ودفن بمقبرة العدل بمكة المكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

---

(١) ينظر/ لترجمته مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحته (١/ ٩-١٢)، والانجاز في ترجمة الإمام عبدالعزيز بن باز لعبدالرَّحمن الرَّحمة (١/ ٢٧، ٢٨، ٦٩، ٧٩، ٣٨٣) طبعة دار ابن الجوزي للنشر، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، وجوانب من سيرة الإمام عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ إعداد: د. محمَّد بن إبراهيم الحمد، رواية الشَّيخ محمَّد بن موسى الموسى (١/ ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٥١-٥٥، ٥٨٧) طبعة دار ابن خزيمة بالرياض ط١ عام ١٤٢٣هـ.

مقدمة المؤلِّف

قال الإمام أبو جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري ﵀ في كتابه التَّبصير في معالم الدِّين

«بسم اللَّهِ الرَّحمن الرَّحيم وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وآله.

الحمد لِلَّهِ الَّذي تتابعت على خلقهِ نِعَمه، وترادفت لديهم منَنُه وتكاملت فيهم حجُجه، بواضح البيان، وبيِّن البرهان، ومُحكم آي الفرقان: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [صٓ: ٢٩]، وصلَّى اللَّه على سيِّد الأصفياء، وخاتم الأنبياء محمَّد وآله وسلَّم كثيرًا.

ثُمَّ أمَّا بعد ذلكم معاشرَ حملةِ الآثار، ونقلة سنن الأخبار، من المهاجرين والأنصار، والتَّابعين لهم بإحسان، من أهل آمُل طَبَرسْتَان فإنَّكم سألتموني تبصيركم سبلَ الرَّشادِ في القول فيما تنازَعت فيه أمَّة نبيِّنا محمَّد ﷺ من بعد فراقه إيَّاهم، واختلفت فيه بعده من أمر دينهم، مع اجتماع كلمة جميعهم على أنَّ ربَّهم تعالى ذكره واحدٌ، ونبيَّهم محمَّدٌ ﷺ صادقٌ، وقبلتَهم واحدةٌ.

وقلتم: قد كَثُرت الأهواءُ، وتشتَّت الآراءُ، وتنابز النَّاسُ بالألقاب، وتَعادَوا فتباغضوا وافترقوا، وقد أمرهم اللَّه تعالى ذكره بالأُلفة، ونهاهم عن الفُرقةِ، فقال جلَّ ذكره في مُحكَم كتابه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ

بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٥].
وقال تعالى جلَّ ذكره ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشّورىٰ: ١٣].

وقلتم: هذا كتابُ اللَّهِ المنزل، وتنزيلُهُ المُحكم، يأمرُ بالائتلافِ، وينهى عن الاختلافِ، وقد خالفَ ذلك مَن قد علمتم من الأُمَّة، فكَفَّرَ بعضُهم بعضًا، وتبرَّأ بعضٌ من بعضٍ، وكلّ حزبٍ يُدلي بحجَّة لما يُظهر مِن اعتقاده، فَيَلعنُ على القول بخلافه فيه مَن خالفه، ولاسيَّما في زماننا هذا وبلدتنا هذه، فإنَّ المصدور عن قوله فيهم، والمأخوذَ معالم الدِّين عنه مِنهم الأجهلُ، والمقنُوع برأيه وعلمه في نَوازلِ الحلال والحرام وشرائع الإسلام عندهم الأسفهُ الأرذلُ.

فالمسترشدُ منهم حائرٌ تزيده اللَّيالي والأيَّام على طول استرشاده إيَّاهم حيرةً، والمستهدي منهم إلى الحقِّ فيهم تائهٌ، يترددُ على كَرِّ الدُّهور باستهدائه إيَّاهم في ظُلمةٍ لا يتبيَّن حقًّا من باطلٍ، ولا صوابًا من خطأٍ.

وسألتموني إيضاحَ قصد السَّبيل، وتبيِّين هَدي الطَّريق لكم في ذلك بواضح مِن القول وجيز، وبيِّن من البرهان بليغ؛ ليكونَ ذلك لكم إمامًا في القول فيما اشتجر فيه الماضون تأتمون به، وعِمادًا تعتمدون عليه فيما تبتغونه من معرفة صحة القول في الحوادث والنوائب فيما يختلف فيه الغابرون.

وإنَّ مسألتكم إيَّاي صادفت منِّي فيكم تحرِّيًا، ووافقت منِّي لكم احتسابًا؛ لما صحَّ عندي، وتقرَّر لدي مِن خُصوص عظيم البلاء ببلدكم

دون بلاد النَّاس سواكم، من ترأُّس الرُّويبضة[١] فيكم، واستعلاءِ أعلام الفَجرة عليكم، وإعلانهم صريحَ الكفر جهرةً بينكم، وإصغاء عوامِّكم لهم، وترك وَزعَتِكُمْ إلحاقهم بنظائِرهم بقتلهم، ثُمَّ صلبهم والتَّمثيل بهم، حتَّى لقد بلغني عن جماعة منهم أنَّ الأُمنيَّة بينكم بلغَت بهم، والجُرأَةَ عليكم حملتهم على إظهار نوعٍ مِن الكفر لا يُعلم أنَّه دان به يهوديٌّ، ولا نصرانيٌّ، ولا مجوسيٌّ[٢]، ولا وثنيٌّ[٣]، ولا زنديقٌ[٤]، ولا ثنويٌّ[٥]، ولا جنسٌ من أجناس أهل الكفر سواهم، وهو أن أحدهم ـ فيما ذكر لي ـ يخط بيده في التراب اسم اللَّه، ويكتب بيده نحوه على اللوح، أو ينطق بلسانه، ثُمَّ يقول: «قولي هذا الَّذي قلته ربِّي اَلَّذي أعبده، وكتابي هذا الَّذي كتبته: خالقي الَّذي خلقني».

ويزعم أنَّ علَّته في صحة القول بذلك أنَّ أبا زرعة وأبا حاتم الرَّازيين قالا: «الاسم هو المُسمَّى»، فلا هو يعقل الاسم ولا يعرف

---

(١) الرُّوييضة: تصغير رابضة، وهو العاجز الَّذي ربض عن معالي الأمور وقعد عن طلبها، وتاؤه للبالغة، وقد جاء تفسير الرُّوييضة عن النَّبِيِّ ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه بأنَّه الرَّجل التافه ينطبق في أمر العامه، أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب شدَّة الزمان برقم (٤٠٣٦) وصححه الحاكم في المستدرك برقم (٨٤٣٩) ووافقه الذهبي (٤/ ٥١٢).

(٢) ـ وهم عباد النار ـ أو لا دين لهم أصلًا: ومنهم الَّذين يعتقدون بوجود إلهين إله الخير وإله الشَّر، ويمثلها النُّور والظلمة ينظر/ مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشَّيخ لبن باز (٢٨/ ٣٧٢).

(٣) الوثني: هو عابد الوثن، والوثن: هو التمثال الَّذي يُعبد سواء كان من خشب أو حجر أو نحاس، ينظر/ المعجم الوسيط لمجموعة من المؤلفين، باب الواو فصل النون (٢/ ٩٤٧).

(٤) الزِّنديق: هو الَّذي لا يؤمن بالآخرة ووحدانية الخالق، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، والمشهور على ألسنة النَّاس أنه الذي لا يتمسك بشريعة، ويقول بدوام الدهر. ينظر/ القاموس المحيط للفيروز أبادى مادة: [زندق] حرف القاف فصل الزَّاي (ص٨٢٠).

(٥) الثنوي: هم طائفة مجوسية يقولون بالهين النَّور والظَّلام. ينظر/ الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٩/ ٣٦)، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشَّيخ ابن بام (١/ ٢/ ٣٧٢).

المُسمَّى، ولا هو يدري ما مراد القائل: الاسم هو المُسمَّى، ولا مراد القائل: الاسمُ غير المُسمَّى، ولا مراد القائل: لا هو المُسمَّى ولا غير المُسمَّى، بلادةً وعَمَى، فسبحان اللَّه، لقد عظمت مزلَّة هؤلاء القوم الَّذين وصفتُ صِفَتهم، الزَّاعمين أنَّهم يعملون ربَّهم بأيديهم، ويُحدثونَه بألسنتهم كلُّما شاءوا، ويُفنُونَه بعد إحدَاثهموه كُلَّما أحبُّوا، لقد خابوا وخسروا، وضلُّوا بِفريتهم هذه على اللَّهِ ضلالًا بعيدًا، وقالوا على اللَّه قولًا عظيمًا.

وغيرُ بديع ـ رحمكم اللَّهُ ـ أن يصغي إلى مثل هذا العظيم من الكفر العجيب، فيتقبَّله من كان قد أخذ عن آبائه الدَّينونة بنبوة السِّندي الرَّشنيق[(١)]، ويقبل منهم عنه تحليل الزّنا، وإباحة فروج النِّساء بغير نكاح ولا شِراء، ومَن كان دايِنًا بإمامة مَن رأى أنَّ المآثِمَ تزولُ عن الزَّاني بامرأة رجلٍ بإحلال زوجها له ذلك.

وإنَّ بلدةً وُجد فيها أشكالُ مِن ذكرنا على جهله وعمى قلبه اتباعًا، وسَلِمَ فيها من سفك دمه جهارًا، لحريٌّ أن تكونَ الأقلامُ عن أهلهَا مَرفوعة، وأن يكون الإثمُ عنهم موضوعًا وجديرون أن يُتركوا في طغيانهم يعمهون، وفي دُجى الظلماء يتردَّدون، غير أنِّي تحريت بياني ما بيَّنتُ، وإيضَاحي ما أوضحت في كتابي هذا لذوي الأفهامِ والألبابِ منكم؛ ليكونَ ذلك ذكرى لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد.

فليدَّبر كلُّ من قرأ ـ منكم ومن سائر النَّاس غيركم ـ كتابي هذا بإشعار نَفسه نُصحها، وطلبه حضَّها، وتركه تقليدَ الرُّؤوسِ الجُهَّال،

(١) قال المحقق الشَّيخ علي بن عبدالعزيز الشِّبل هذا المتنبئ السندي الرشنيق بحثت عن اسمه ونسبه فلم أعثر عليه (ص١١١).

ودُعاةِ الضَّلال؛ فإنِّي لم آلُ نفسي فيه، وإيَّاكم والمسلمين نُصحًا، فإلى اللَّهِ أرغب في حسنِ التَّوفيقِ، وإصابة القول في توحيدهِ وعدلهِ وشرائع دينه، والعون على ما يُقَربُ مِن محابِّه، إنَّه سميعٌ قريبٌ، وصلَّى اللَّهُ على محمَّدٍ النَّبِيِّ وسلَّم تسليمًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال سماحة الشَّيخ للقارئ علي بن عبدالعزيز الشِّبل: بارك اللَّهُ فيك(١).

وقال القارئ: أحسن اللَّهُ إليك.

ثُمَّ قال سماحته: غَفر اللَّهُ لَهُ، يعني: المؤلف ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«القول في المعاني الَّتي تُدركُ حقائقُ المعلومات من أمور الدِّين، وما يسعُ الجهلُ به مِنه، وما لا يَسعُ ذلك فيه، وما يعذرُ بالخطأ فيه المُجتهدُ الطَّالبُ، وما لا يعذر بذلك فيه.

اعلموا ـ رحمكم اللَّهُ ـ أنَّ كلَّ معلومٍ للخلق من أمر الدِّين والدُّنيا لا يخرج عن أحد معنيين:

١- إمَّا أن يكون معلومًا لهم بإدراك حواسِّهم إيَّاه.

٢- وإمَّا معلومًا لهم بالاستدلال عليه بما أدركته حواسُّهم.

---

(١) إنَّ الدُّعاء للطَّالب من النُّصح له قال سماحة الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليق على مقدمة القواعد الأربع عند قوله: "أسأل اللَّه الكريم رب العرش العظيم أن يتولَّاك ..." قال: المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يجمع بين الافادة والدُّعاء، وهذا من النُّصح أن يدعو ـ الشيخ ـ للطالب بالتَّوفيق ويفيده ذلك، ولاشكَّ أنَّ الطالب إذا قَبل اللَّهُ هذا الدُّعاء في حقِّه سَعِدَ. ينظر/ تعليق سماحة الشَّيخ على القواعد الأربع (ص٨)، طبعة مؤسسة ابن باز الخيرية عام ١٤٢٨هـ.

ثُمَّ لن يعدو جميع أمور الدِّين ـ الَّذي امتحن اللَّهُ به عباده ـ معنيين:

أحدهما: توحيدُ اللَّهِ وعدلُهُ.

والآخر: شرائعه الَّتي شرعها لخلقه من حلالٍ وحرامٍ وأقضيةٍ وأحكام.

فأمَّا توحيده وعدله: فمدركةٌ حقيقة عِلْمِهِ استدلالًا بما أدركته الحواسُّ.

وأمَّا شرائعه فمدركةٌ حقيقة علم بعضها حسًا بالسَّمع، وعلم بعضها استدلالًا بما أدركته حاسَّة السَّمع.

ثُمَّ القول فيما أُدركت حقيقةُ عِلْمِهِ منه استدلالًا على وجهين:

أحدهما: معذورٌ فيه بالخطأ والمخطئ، ومأجورٌ فيه على الاجتهاد والفحص والطَّلب؛ كما قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**مَنِ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَن اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[1].

وذلك الخطأ فيما كانت الأدلَّة على الصَّحيح من القول فيه مختلفةً غير مؤتلفةٍ، والأصول في الدَّلالة عليه مفترقةً غير متفقةٍ، وإن كان لا يخلو من دليل على الصَّحيح من القول فيه، فيميَّز بينه وبين السقيم منه، غير أنَّه يغمضُ بعضه غموضًا يخفى على كثير من طلَّابه، ويلتبس على كثيرٍ من بغاته.

---

(١) متفق عليه من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه ولفظه: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَد ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجتَهَدَ ثُمّ أَخطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**» أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد برقم (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ برقم (١٧١٦).

والآخر منهما: غير معذورٍ بالخطأ فيه، مكلَّفٌ قد بلغ حدّ الأمر والنَّهي، ومُكفرٌ بالجهل به الجاهلُ، وذلك ما كانت الأدلَّة الدَّالة على صحَّته متفقةً غير مفترقة، ومؤتلفةً غير مختلفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواسِّ.

وأمَّا ما أُدركت حقيقةُ عِلمهِ منه حسًّا، فغيرُ لازمٍ فرضه أحدًا إلَّا بعد وقوعه تحت حسِّه، فأمَّا وهو غير واقعٌ تحت حسِّه فلا سبيل له إلى العلم به، وإذا لم تكن له إلى العلم به سبيلٌ، لم يَجزْ تكليفه فرضَ العمل به، مع ارتفاع العلم به؛ وذلك أنَّه من لم ينته إليه الخبر بأنَّ اللَّهَ تعالى ذكره بعث رسولًا يأمر النَّاس بإقامة خمس صلواتٍ كلَّ يوم وليلةٍ، لم يَجزْ أن يكون مُعذَّبًا على تركه إقامة الصَّلوات الخمس؛ لأنَّ ذلك من الأمر الَّذي لا يدرك إلَّا بالسَّماع، ومن لم يسمعْ ذلك ولم يبلغْه؛ فلم تلزمهُ الحُجَّة به، وإنَّما يلزمُ فَرضُه من ثَبتت عليه به الحُجَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

ولهذا يقول العلماء في أهل الفترة: هم الَّذين لم تبلغتهم الحُجَّة وأنَّهم يُمتحنوا يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنَّة، ومن عصى دخل النَّار، وأمّا من بلغته الحُجَّة بِقَال اللَّه وقال رسوله لزمه الحقّ، إذا سمع أخبار اللَّه ورسوله ﷺ في الصَّلاة وفي الزَّكاة والصِّيام والحجِّ وغير ذلك وجب عليه، وأُخِذَ به إذا ضيَّعه.

أمَّا من كان في جهات بعيدة لم يسمع القرآن ولا السُّنَّة ولم يبلغه شيء، فهذا من أهل الفترة، ويُسمَّى صاحب فترة، ويمتحن يوم القيامة، ويؤمر وينهى يوم القيامة، فإن أجاب دخل الجنَّة، وإن عصى دخل النَّار.

الأسئلة:

- سؤال: عفا اللَّه عنك هل مَنْ لم تبلغه الحُجَّة متصور في زماننا؟

- **الجواب: نعم متصوَّر قد يكون في بعض الجهات في الشَّرق أو الغرب، ليس عنده إذاعة ولا عنده دعاة، قد يكون الحكم مناط بالوجود، فإذا وجد من لم تبلغْهُ الدَّعوة فهذا حكمه، يقول جلَّ وعلا:** ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] **فإذا كان في جهة من الجهات في الغرب، أو في الشرق، أو في الشمال، أو في الجنوب، ما سمع قرآنًا ولاسنَّةً، ولا سمع الدُّعاة إلى اللَّهِ، فهو من جنس البهائم ممن يمتحن يوم القيامة.**

- سؤال: بارك اللَّهُ فيك، ما الفائدة من أخذ العهد عليهم في ظهر أبيهم آدم عليه السَّلام ؟

- **الجواب: هذا يعني على آدم، لا يؤاخذ به الإنسان، أُخِذَ هذا العهد على آدم نفسه، أمَّا الإنسان يؤخذ بالرُّسل الَّتي جاءته.**

- سؤال: قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ما المراد به؟

- **الجواب: هذا في الأصلاب، ولا يؤاخذ به إلَّا إذا جاءته الرُّسل.**

- سؤال: ماذا إذا كان في أطراف الدُّنيا، عفا اللَّهُ عنك، وسمع بالإسلام سماعًا مشوشًا أو مغلوطًا لم يتميز له؟.

- **الجواب: ما تقوم عليه الحُجَّة حتَّى تبلغه الآيات أو النَّصوص من الرَّسول ﷺ حتَّى يسمع ما يطمئن إليه، يكون مطمئنًا ويثبت عنده.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«فأمَّا الَّذي لا يجوز الجهل به من دين اللَّهِ لمن كان في قلبه من أهل التَّكليف لوجود الأدلَّة متفقةً في الدَّلالة عليه غيرَ مُختلفةٍ، ظاهرةً للحسِّ غيرَ خفيَّة، فتوحيدُ اللَّهِ تعالى ذكره، والعلم بأسمائه وصفاته وعدله، وذلك أنَّ كلَّ مَن بلغ حدَّ التَّكليف مِن أهل الصِّحةِ والسَّلامة، فلن يعدَم دليلًا دالًا وبرهانًا واضحًا يدلُّه على وحدانية ربِّه جلَّ ثناؤه، ويوضح له حقيقةَ صحَّة ذلك؛ ولذلك لم يعذر اللَّه ـ جلَّ ذكره ـ أحدًا كان بالصِّفة الَّتي وصفت بالجهل به وبأسمائه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

مثل ما قال ﷺ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[1] فهو يولد على الفطرة، فإذا نشأ على الفطرة، والعلم، وتوحيد للَّهِ، والإيمان باللَّهِ، وما جاءت به الرُّسل فهذا ناجٍ، أمَّا إذ بُلي بمن يُهَوِّدُه أو ينصِّرُه أو يمجّسُه أو يوقعه في الشِّرك لجهله، وما عنده أدلَّة صار من أهل الفترة. نسأل اللَّه العافيَّة.

- سـؤال : هل يدلُّ كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنَّه جعل الحُجَّة في بلوغ التَّوحيد هو الحسن؟

- **الجواب: لا، لايكفي ذلك هذا كلامٌ مجمل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصَّبي ثُمَّ مات هل يصلَّى عليه برقم (١٣٥٨) ، ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين برقم (٢٦٥٨).

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وألحقه إن مات على الجهل به بمنازل أهل العناد فيه تعالى ذكره، والخلاف عليه بعد العلم به، وبربوبيته في أحكام الدنيا، وعذاب الآخرة، فقال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥]».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يعني: من مات على الجهل هو من اهل العناد بعد بلوغ الحُجَّة، أمَّا الَّذي ما بلغته الحُجَّة فهو من أهل الفترة يمتحن يوم القيامة، كما جاءت به النُّصوص، أمَّا هؤلاء اتبعوا الهوى، واتبعوا ماعليه أسلافهم قلَّدوا و﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] ما اجتهدوا ولا تعلموا النُّصوص عندهم، قد قلدوا غيرهم ويحسبون أنَّهم مصيبون، فهولاء هم الَّذين يعذبون؛ لأنَّهم تركوا النَّصوص واتبعوا الهوى.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فسوَّى ـ جلَّ ثناؤه ـ بين هذا العامل في غير ما يرضيه على حُسبانه أنَّه في عَمله عاملٌ بما يُرضيه في تسميته في الدُّنيا بأسماء أعدائه المعاندين له، الجاحدين ربُوبيَّته مع علمهم بأنَّه ربُّهم، وألحقه بهم في الآخرة في العقاب والعَذاب؛ وذلك لِمَا وصفنا مِن استواء حال المُجتهد المخطئ في وحدانيَّته وأسمائه وصفاته وعدله، وحالِ المُعاند في ذلك في ظهور الأدلَّة الدَّالة المتَّفقةِ غير المفترقة لحواسِّهما، فلما استويا في قَطْعِ اللَّهِ جلَّ وعَزَّ عُذْرَهُمَا بما أظهرَ لحواسِّهما من الأدلَّة والحُجج، وجبت التَّسوية بينهما في العذاب والعقاب.

وخالفَ حكمُ ذلك حكم الجهلِ بالشَّرائع، لما وصفت مِن أنَّ من لم يقطع اللَّه عذره بحجّة أقامها عليه بفريضة ألزمه إيَّاها من شرائع الدِّين، فلا سبيلَ له إلى العلم بوجوبِ فرضها؛ إذ لا دلالة على وُجوب فرضها، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن مأمورًا، وإذا لم يكن مأمورًا لم يكن بترك العمل لِلَّه عزَّ ذكره عاصيًا، ولا لأمر ربِّه مُخالفًا؛ فلايستحقّ عقابه؛ لأنَّ الطَّاعة والمعصية إنَّما تكون باتباع الأمر ومخالفته.

فإن قال لنا قائلٌ:

فإنَّك قد تستدلُّ بالمحسوس من أحكام الشَّرائع بعد وُقوعه تحت الحسِّ على نظائره الَّتي لم تقع تحت الحسِّ ويحكمُ له بحكم نظيره، ويُفرق فيه بين المجتهد المُخطئ، وبين المُعاند فيه بعد العلم بحقيقته، فتجعلُ المجتهد المخطئ مأجورًا باجتهاده، والإثم عنه زائلًا بخطئه، وقد سوَّيت بين حُكم المُجتهدِ المُخطئِ في توحيد اللَّهِ وأسمائه وصفاته وعدله، والمُعاند في ذلك بعد العلم به.

فما الفصلُ بينك وبين من عارضك في ذلك، فَسَوَّى بين المجتهد المخطئ والمعاند بعد العلم، حيث فرقتَ بينهما، وفَرَّقَ حيث سوَّيت؟

قيل: الفرقُ بيني وبينه أنَّ مِنْ قِيلِي وقِيلِ كُلِّ موحدٍّ: أنَّ كلَّ محسُوسٍ أدركته حاسَّة خلقٍ في الدُّنيا فدليلٌ لكلِّ مستدلٍّ على وحدانية اللَّه ﷻ وأسمائه وصفاته وعدله، وكلّ دالٍّ على ذلك فهو في الدَّلالة عليه متفقٌ غير مفترق، ومؤتلفٌ غير مختلف.

وإنَّ مِن قيلي وقيل كلِّ قائلٍ بالاجتهاد في الحُكم على الأُصول: أنه ليست الأصول كلُّها متَّفقةً في الدَّلالة على كلِّ فرع.

وذلك أنَّ الحُجَّة قد ثبتت على أن واطئًا لو وطئ نهارًا في شهر

رمضانَ امرأته في حالٍ يلزمُهُ فيها فرض الكفِّ عن ذلك، أنَّ عليه كفَّارةً بحُكم رسول اللَّه ﷺ وذلك حكمٌ مِن اللَّهِ تعالى، ذكره على لسان نبيِّه ﷺ فيمن وطئ امرأته في حالٍ حرامٌ عليه وطؤها، وقد يلزمُهُ في حالٍ أُخرى يحرمُ عليه وطؤه، فلا يلزمُهُ ذلك الحكم؛ بل يلزمه غيره؛ وذلك لو وطئها معتكفًا[1]، أو حائضًا: أو مطلَّقةً تطليقةً واحدة قبل الرجعة، وفي أحوال سوَّاها نظائرٌ لها، فقد اختلفت أحكامُ الفرج الموطوء في الأحوال المنهيِّ عنها فيها الواطئ عن وطئه مع اتفاق أحواله كلها في أنَّه منهيٌ في جميعها عن وطئه.

وليست كذلك الأدلَّة على وحدانيَّة اللَّهِ ـ جلَّ جلاله ـ وأسمائه وصفاته وعدله؛ بل هي كلُّها مؤتلفةٌ غيرُ مختلفة، ليس منها شيءٌ إلَّا وهو في ذلك دالٌّ على مثل الَّذي دلَّت عليه الأشياء كلُّها، ألا ترى أنَّ السَّماء ليست بأبين في الدَّلالة مِن الأرض، ولا الأرض مِن الجبال، ولا الجبال من البهائم، ولا شيء من المحسوسات وإن كبر وعظم بأدلَّ على ذلك مِن شيءٍ فيها وإن صَغر ولطُف، فلذلك افترق القولُ في حكم الخطأ في التَّوحيد، وحكم الخطأ في شرائع الدِّين وفرائضه.

ولولا قصدُنا في كتابنا هذا الاختصارَ والإيجازَ فيما قصدنا البيانَ عنه لاستقصينا القولَ في ذلك، وأطنبنا في الدَّلالة على صحة ما قلنا فيه، وفيما بيَّنا من ذلك مُكتفىً لمن وفق لفهمه».

---

(١) قال القارئ: عفا اللَّهُ عنك حاشية على قوله، فقال القارئ: «وذلك لو وطئها معتكفًا» معتكفًا وهو غير صائم، وإلَّا لصار حكمه حكم الواطئ في نهار رمضان، أمَّا لو وطئها في ليل رمضان وهو معتكف، إذ الاعتكاف أكثر ما يكون فيه، أو وطئها في صوم نافلة وهو معتكف، فتغير الحكم بتغير الحال، مع بقاء نفس الفعل في الجميع. الشيخ: نعم. القارئ المتن ....

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذا واضح في أنَّ أدلَّة التَّوحيد ظاهرة ومفطور عليها العباد، مَا مِن مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، فمن تأمل الفطرة هداه اللَّه إلى الحقِّ والتَّوحيد والإيمان، بخلاف الشَّرائع، فإنَّها لابدَّ فيها من أدلَّة، من صلاة، وزكاة، وصوم، وحج وغير ذلك، لابدَّ من أدلَّة تفصيلية، لابدَّ فيها من الدَّليل، فإذا لم يبلغة الدَّليل فهو معذور.

أمَّا كونه يجهل توحيد اللَّهِ وعبادته والإخلاص له، فهذا هو محل النَّظر؛ لأنَّ اللَّهَ فطر العباد على الإيمان باللَّهِ، وأنَّه ربّهم وخالقهم، وأنَّهم رازقهم، وأنَّهم مخلوقون فهم مفطورون على هذا، إلا إذا بُلي بمن يهوده أو ينصره من أبيه وأمّه وغيرهم، كما قال ﷺ: «**مَا مِن مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[(١)].

فإذا رزقه اللَّهُ السَّلامة منهم عاش على الفطرة، وعاش على التَّوحيد والإيمان، وهذا قد يكون نادرًا، فإنَّ الغالب أنَّ الإنسان إذا كُلِّف يُبتلى بمجتمعه الَّذي يقوده إلى الشَّرِ من أبيه وأمّه وغيرهم، فلو قُدِّر وفرض أنَّ إنسانًا عاش على الفطرة بلغ وعرف التَّوحيد، كما قال المؤلف وَهُدي له؛ لكن في الغالب أنَّه لا يعيش لوحده، متى كلِّف يُبتلى بمن يقوده إلى النَّار، يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو غير ذلك، فلهذا يضله عن سبيل الفطرة، والفطر دليلها عنده؛ لأنَّه عاش عليها، فإذا بُلي بمن يقوده عنها ويضله عنها هلك وصار مع من قاده بخلاف الأدلَّة التَّفصيلية الَّتي جاءت بها النُّصوص، فهذه واضحة على الصَّلاة على الزَّكاة على الصِّيام على الحجِّ.

---

(١) سبق تخريجه في صفحة (١٧).

وبهذا يعلم أنَّه لابدَّ من الدَّليل، وإنَّه إذا مات على الجهل والفطرة، فلا شيء عليه؛ بل يُمتحن يوم القيامة، اللَّهُ يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] فإنَّه متى بلغ فلابدَّ أن يجد مَن يُضلّه عن السَّبيل، فهو لا يعيش لوحده، يعيش مع جماعته وأهل بلده من الضالين والكافرين فيقودونه إلى النَّار، فإذا كان عاش على الجاهليَّة والفطرة، فهو وجماعته كلّهم امرهم إلى اللَّهِ ـ جلَّ وعلا ـ يمتحنهم يوم القيامة لخفاء الأدلَّة عليهم، وفق اللَّه الجميع.

الأسئلة:

■ سؤال: أحسن اللَّهُ إليك، حديث أبي ذر في «أَطِيطُ العَرْشِ»[(١)] تختارون تحسينه عفا اللَّه عنكم؟

● **الجواب: ـ يئط ـ لثقل الملك عليه؛ لكثرتهم وثقلهم فيئط مع قوته، الشيء قد يكون قويًا وعظيمًا؛ لكن يئط من شدة الثقل الَّذي عليه، ومع هذا لا خطر لذلك، لقوة السَّماء، اللَّه أمسكها جلَّ وعلا.**

■ سؤال: في الحكم عليه هل تختارون تحسينه، حديث أبي ذر في الأطيط؟

● **الجواب: ما أعلم فيه عِلَّة، أقول لا أعلم فيه علَّة، ما أتذكر فيه علَّه.**

---

(١) لم أعثر لأبي ذر رضي الله عنه حديث في الأطيط، وإنَّما وجدت حديث عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «**وَإِنَّ أَهْلَ الفردوسْ لَيَسْمعُون أَطِيطَ العَرْش**» أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٤٦) برقم (٧٩٦٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٥٢٩) برقم (١٨٦٥١) رواه الطبراني، وفيه جعفر بن الزبير، وهو متروك. وضعفه الشَّيخ الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٣٧٠٥).

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإذا كان صحيحًا ما قُلنا بالَّذي عليه استشهدنا، فواجبٌ أن يكون كلّ مَن بلغ حدّ التَّكليف من الذُكور والإناث وذلك قبل أن يحتلم الغلامُ، أو يبلغَ حدَّ الاحتلام، وأن تحيضَ الجاريةُ، أو تبلغَ حدَّ المحيض، فلم يَعْرفْ صَانعه بأسمائه وصفاته الَّتي تدرك بالأدلَّة بعد بلُوغه الحدَّ الَّذي حدّدت، فهو كافرٌ حلال الدمِ والمالِ، إلَّا أن يكون مِن أهل العهدِ الَّذين صُولح سلفُهم على الجِزية، أو أقهروا، فَمُنَّ عَليهم ووُضع عليهم خراجٌ يؤدُّونه إلى المسلمين، فيكون من أجل ذلك محقون الدمِ والمالِ، وإن كان كافرًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا الَّذي قاله المؤلف واضح، فإنَّ اللَّهَ فطر العباد على الإيمان به ومحبته، وأنَّه ربُّ العالمين، فمن لم يؤمن بربِّه، ولم يعرف بأنه ربُّ العالمين، وأنه الخلَّاق العليم، ويخضع لعبادته، استحقَّ أن يقتل إلَّا أن يكون من أهل الجزيَّة اليهود النَّصارى والمجوس، فإنَّه يترك، وتحقن دماؤهم بالجزيَّة.

أمَّا هذا فليس له عهد، فإذا كان لا عهد له، وقد بلغَ الحلمَ، ولم يؤمن باللَّهِ ورسوله وجب قتله، أمَّا قبل الحلم لا! لأنَّه صغير لا يقتل؛ لكن يُقتل بعدما يبلغ الحلم، وَيُصِرُّ على ما هو كفر باللَّهِ وضلال، هذا يستحق القتل سواء كان عربيًا أو أعجميًا أو غيرهما من جميع أفراد العالم، إلَّا إذا كان له عهد وذمة، أو لم تبلغه الحُجَّة، وتقام عليه الحُجَّة كأهل الفترة، يُعلَّمون قال اللَّهُ، وقال الرَّسول ﷺ، يعلَّمون حتَّى تزول عنهم الجُهَّالة.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإن قال قائلٌ:

فإذا كان الوقت الَّذي تلزمه الفرائضُ هو الوقتُ الَّذي ألزمته الكفر إن لم يكن عارفًا بصانعه، بأسمائه وصفاته الَّتي ذكرت، فمتى لزمه فرض النَّظر والفكر في مدبِّره وصانعه حتَّى كان مُستحقًّا اسم الكُفر في الحال الَّتي وصفت والحكمُ عليه بحكم أهله؟

قيل له:

لم يلزمه فرضُ شيءٍ من الأشياء قبل الحدَّ الَّذي وصفت، غير أنَّه مع بلوغه حَدَّ التَّمييز بين ماله فيه الحظُّ وعليه فيه البخس: مايتركه داعي الرحمن وداعي الشَّيطان من الدعاء، هذا إلى معرفة الرحمن وطاعته، وهذا إلى اتِّباع الشَّيطان وخطواته؛ كما قال اللَّه تعالى ذكره: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ وَفَضۡلٗاۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾ [البَقَرَة: ٢٦٨] وذلك قد يكون في حال بلوغ الصَّبيِّ سبع سنين أو ثمان سنين، فإذا عرض له الداعيان اللَّذان وصفتُ في تلك الحال، فهو مُمْهلٌ بعد ذلك من الوقت السِّنين، ورُبَّما كان ذلك قدر عشر سنين وربما كان ثماني، وربما كان أقل وأكثر، وأقلُّ ما يكون ستُّ سنين، وفي قدر ذلك مِن المَهل، وفي أقلِّ منه ما يتذكَّر من هو مُتذكِّرٌ، ويعتبر مَن هو معتبرٌ، ولن يهلك اللَّه ـ جلَّ ذكره ـ إلَّا هالكًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الصَّواب هو سبع سنين، وقال بعضهم: خمس أو ست؛ ولكن الصواب السبع في الغالب يفهم الجواب ويحسن، وإذا صار قبل سبع يفهم ويعقل أُمِر بما يلزم ويعلم، ولكن غالب النَّاس إنَّما يفهم ويعقل

العقل الَّذي يستطيع أن يؤمر به لسبع سنين، كما في الحديث: «**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ**»[(١)] وقد يعقل وهو ابن ست سنين وخمس،كما قال المؤلف،وقد يتحمَّل الحديث وهو ابن خمس أو ست سنين ويسمعه ويحفظه، ويرويه إذا كبر، لكن الغالب أنَّ ابن السَّبع وابن الثمان هو الَّذي يستطيع أن يحفظ ويفهم، وأمَّا قبل السَّبع فالغالب أنَّه لا يضبط الأشياء، ولهذا من رحمة اللَّهِ أنَّه لا يؤمر إلَّا إذا بلغَ سبعًا؛ ولكن لو عَقل قبل السَّبع وفهم، الحمد لِلَّهِ هذا خير زائد.

الأسئلة:

■ ســؤال: عفا اللَّه عنك،هل الأمر مناط بالتَّمِّيز؟.

● **الجواب: نعم، التَّمِّيز سبع سنين،هذا وصف أغلبيٌّ للتَّمِّيز وقد يكون ابن سبع وابن ثمان ولا يفهم بعض النَّاس كذا، وبعض النَّاس نابغة صغير ابن أربع أو خمس سنين وهو يفهم أكثر من بعض أهل السَّبع، ولهذا احتج العلماء بمن حفظ كمحمود بن الربيع عقل مجَّةً مجها النَّبِيّ ﷺ في فمه وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين عقلها وضبطها ورواها بعد الكبر[(٢)]، وكثير من الصِّغار يحفظون أشياء وقعت لهم وهم في الخمس والست سنين، ويحفظونها ويروونها بعد كبرهم، وإذا كان ما يعقل فحكمه حكم السَّفيه والمعتوه والأبلة، فهو غير عاقل.**

---

(١) أخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود في كتاب الصَّلاة، باب متَّى يؤمر الغلام بالصَّلاة برقم (٤٩٥).

(٢) عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ» أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب متى يصبح سماع الصغير برقم (٧٧).

■ سـؤال: هل تعلم أحد من الصحابة الصغار لغة قوم آخرين؟

● **الجواب: هو زيد بن ثابت تعلَّم بأمر النَّبِيّ حتَّى يَكتُب للنَّبِيّ ﷺ، وتعلم اللُّغة ليس بسهل، وقد يتعلَّمها الإنسان في مدة قصيرة.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«القولُ في صفة المستحقِّ القَتل أَنَّهُ باللَّهِ عارفٌ المعرفة الَّتي يزول بها عنه اسم الكُفر.

لن يستحقَّ أحدٌ أن يقال له: إنَّه باللَّهِ [عارفٌ] المعرفة الَّتي إذا قارنها الإقرارُ والعملُ استوجب به اسم الإيمان، وأن يقال له: إنَّه مؤمنٌ، إلَّا أن يعلم بأنَّ ربَّه صانع كلّ شيءٍ ومدبره، منفردًا بذلك دون شريكٍ ولا ظهيرٍ، وأنَّه الصَّمد الَّذي ليس كمثله شيءٌ: العالمُ الَّذي أحاط بكلِّ شيءٍ عِلمُهُ، والقادر الَّذي لا يُعجزه شيءٌ أرادهُ، والمتكلِّم الَّذي لا يجوز عليه السُّكوت، [حاشية عفا اللَّهُ عنك؟ على قوله: والمتكلِّم الَّذي لايجوز عليه السُّكوت](١)».

---

(١) هذه العبارة ليست على إطلاقها؛ لأنَّ صفة الكلام من لوازم الذات الإلهية، المقدسة نوعًا ومتعلق بالمشيئة آحادًا، وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز عليه السكوت» يُوهم أنَّ كلام اللَّهِ قديم مطلقًا، وأنه لم يزل يتكلمه، كما تقوله السَّالمية الاقترانية، وكما تقوله الأشاعرة في المعنى النَّفسي والصَّواب: الَّذي دلَّ عليه النقل والعقل أنَّ اللَّهَ لم يزل يتكلم إذا شاء بما شاء، فالكلام إذًا من حيث قدرة الرَّبّ عليه صفة ذاتية قديمة، ومن حيث إِنَّه تابع لمشيئته فهو صفة فعلية متجددة تبعًا لإرادته ومشيئته،فلا يجوز نفي السُّكوت عنه.

تعليق سماحة الشيخ ابن باز: لهذا إطلاق المؤلف غلط، المؤلف له بعض الكلمات ـ اللَّهُ يغفر له ـ فيها نقص، اللَّه جلَّ وعلا، يوصف بالكلام، ويوصف بالسكوت جلَّ وعلا، يتكلَّم إذا شاء فالكلام من جهة أنَّه ثابت لِلَّهِ وأساس صفة ذاتية أمر معلوم، ومن جهة أنَّه يتكلم إذا شاء، صفة فعليه، كما قال أهل السُّنَّة والجماعة يتكلَّم إذا شاء سبحانه وتعالى. =

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ :

هذه عبارة مجملة، مقصود به جنس الكلام، ليس هو دائمًا يتكلَّم،يتكلَّم إذا شاء سبحانه، كما قال أهل السُّنَّة والجماعة، وقال الرَّسول ﷺ: «**وسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِكُمَ مِنْ غَيْرِ نيسْيَانَ**»(١)، فهو يتكلم إذا شاء ويدع الكلام إذا شاء سبحانه وتعالى.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ :

«وأن يعلم أن له علمًا لا يشبهه علوم خلقه، وقدرةً لا تشبهها قدرة عباده، وكلامًا لا يشبهه كلام شيء سواه، وأنَّه لم يزل له العلم والقدرة والكلام».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ :

هكذا جميع الصِّفات كلّها صفات كمال، تليق باللَّهِ لا يشابه فيها خلقه، قدرته كاملة، علمه كامل، وهكذا كلامه، ورحمته، وغضبه، ورضاه، وسمعه، كلّها ـ صفات ـ تليق باللَّهِ لا يشابه خلقه في شيء من صفاته جلَّ وعلا.

= القارئ أتم الحاشية: وقد جاءت إضافة السُّكوت إلى اللَّهِ ﷻ في أحاديث كثيرة، ومنها في الحديث الَّذي رفعه أبو ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**وسَكَتَ عَن أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِكُمَ مِن غَيْرِ نيسْيَانَ**» أخرجه الدَّار قطني وغيره وصححه النَّووي في الأربعين. وأظن أنَّ مراد الإمام ابن جرير بالسكوت الَّذي هو ضد الاتصاف بصفة الكلام، وهو الخرس تعالى اللَّهَ عنه علوًا كبيرًا؛ لأنَّه في سياق الكلام قبله وبعده جعل لكلِّ صفة ما يناقضها فالقدرة ضدها العجز. أ هـ. **تعليق سماحة الشيخ ابن باز**: كلام طيبٌ وصحيح وهو تأويل حسن، ثُمَّ سُأل سماحته: عن المُحشي ـ أي الذي كتب الحاشية ـ من هو؟ فقال القارئ: أنا عفا اللَّه عنك. [وهو علي بن عبدالعزيز بن علي الشِّبل حفظه اللَّه] قال سماحة الشيخ: هذا كلام طيب كلام صحيح.

(١) طرف من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الدار قطني في كتاب الرضاع برقم (٤٢) (٤/ ١٨٣) آخر حديث في كتاب الرضاع، والحاكم في المستدرك في كتاب الأطعمة برقم (٧١١٤) وسكت عنه، هو والذهبي كذلك (١/ ١٢٩).

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ :

«فإن قال لنا قائلٌ: فإنك قد ألزمت هذا الَّذي بلغَ حدَّ التَّكليف شططًا: أوجبت له الكُفر بجهل ما قد عجز عن إدراك صحته من قد عاش من السنين مائة، ومن العمر طويلًا من المدَّة، وأنّى له السَّبيل في المدَّة الَّتي ذكرت مع قصرها إلى معرفة هذه المعاني.

قيل له:

إنَّ الَّذين جهلوا حقيقة ذلك مع مرور الزَّمان الطويل، لم يجهلوه لعدم الأسباب المُمكن معها الوصولُ إلى علم ذلك في أقصر المُدَّة وأيسر الكُلفة؛ ولكنَّهم تجاهلوا مع ظهور الأدلَّة الواضحة، والحُجج البالغة لحواسِّهم؛ فأدخلوا اللَّبس على أنفسهم، والشُّبهةَ على عقولهم، حتَّى أوجب ذلك لهم الحيرة، وأكسبهم الجهل والملالة، ولو أنَّهم لزموا مَحجَّة الهُدى، وأعرضوا عمَّا دعاهم إليه دواعي الهوى لوجدوا للحقِّ سبيلًا نهجًا، وطريقًا سهلًا.

وأيُّ أمر أبينُ، وطريقٍ أوضح، ودليلٍ أدلُّ دلالةً مِن قول القائل: اللَّهُ عالمٌ، على إثبات عالم له علمٌ. أ هـ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ :

المقصود: بهذا كله أنَّ المؤلف عنده بعض الإطلاق، والصَّواب: أنَّه لابدَّ أن يكون هناك دليل بلاغ من الرُّسل وأتباعهم،وأنَّه إذا لم يكن بلغته الرِّسالة معذور حتَّى يُبلغ الرِّسالة، فإذا لم يُبَلَّغ في الدُّنيا بُلِّغ في الآخرة، وهم أهل الفترة، ولو أن إنسانًا ما بلغته الرسل ولا بلغه القرآن بالنِّسبة لأمَّة محمَّد ﷺ يعتبر من أهل الجاهليَّة، ومن أهل الفطرة حتى يبلغ يوم القيامة، اللَّه ـ جلَّ وعلا ـ يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

الأسئلة:

- سؤال : ماوضع حديث أبي ثعلبة[(١)]؟
- **الجواب: يستشهد به.**
- سؤال : لكن ابن رجب قال منقطع[(٢)]؟
- **الجواب: الأدلَّة كثيرة لهذا قال أهل السُّنَّة يتكلم إذا شاء.**
- سؤال : وصف اللَّه عز وجل بالسكوت يحتاج إلى نقل، عفا اللَّه عنك؟
- **الجواب: هو يتكلَّم إذا شاء يكفي.**

قال الامام أبو جعفر رحمه الله :

«ولئن كان لا دلالة في قول القائل: هو عالمٌ، على إثبات عالمٍ له علمٌ أنَّه لا دلالة من قول قائل: «إنه» على إثباته؛ إذ كان المعلوم في النُّشوء والعَادة أنَّ كلَّ شيءٍ مسمَّى بعالم فإنَّما هو مسمَّى به مِن أجل أنَّ له عِلمًا، فإن يكُ واجبًا أن يكون المعلوم في النُّشوء والعَادة في المَنطق الجاري بينهم، والمُتعارف فيه في بارئ الأشياء: خِلافًا لما جرت به العادة والتعارفُ بينهم.

إنَّه لواجبٌ أن يكون قول القائل: «إنَّه» دليلٌ على النَّفي لا على الإثبات، فيكون المُقرُّ بوجود الصَّانع مُقرًّا بأنَّه غيرُ عدمٍ، لا مُقرًّا بوجوده، كما كان المقرُّ بأنَّه عالمٌ مُقرًّا ـ عند قائل هذه المَقالة ـ بأنَّه ليس بجاهلٍ، لا مقرًّا بأنَّ له علمًا».

---

(١) يقصد حديث: «سَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ...» وقد سبق تخريجه في صفحة (٢٧). وقال في مجمع الزوائد (١/ ٢٣٢برقم ٧٩٦) رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٢٧٥).

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا من أقوال بعضهم: إذا قال عالم معناه عنده علم، وإذا قال صانع عنده صنعة، وإذا قال زرّاع عنده زراعة، وإذا قال خياط عنده خياطة، وإذا قال إنَّه ـ مثلًا ـ حكيم عنده حكمة، وإذا قال نحويٌّ عنده علم من النحو، وإذا قال لغويٌّ عنده لغة، وهكذا ما أنزل اللَّه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، حكيم، عليم، رؤوف، رحيم، قدير، سميع، بصير، كله يدل على أنَّ هناك معاني لهذه الأسماء لكنَّها تليق باللَّه لا تشابه صفات المخلوقين.

واللَّه خاطب النَّاس بما يعقلون ويفهمون،هكذا العرب تفهم إذا قالوا: فلان سميع معناه سميع، إذا قالوا: أصم معناه أصم، وإذا قالوا: فلان تاجر معناه تاجر، وإذا قالوا: فقيه: معناه فقيه، وإذا قالوا: فلان من آل فلان معناه صحيح، وإذا قالوا: من آل فلان معناه صحيح، كل هذه الألفاظ لها معناها، وإذا قالوا: إنَّه بخيل فهو بخيل، وإذا قالوا سخي فهو سخي؛ لكن تختلف المعاني، قد يكون السَّخاء سخاءً تامًا، وقد يكون البخل بخلًا تامًا، وقد يكون السَّمع قويًّا، وقد يكون السَّمع ضعيفًا، لكن لابدَّ من وجود الصِّفات، فاللَّهُ حين سمَّى نفسه سميعًا، وعَليمًا، وبصيرًا، وقديرًا، فهو على مقتضى اللُّغة أنَّه موصوفٌ بهذه الأسماء، فهو سميع، وهو بصير، وهو حفيظ، وهو عليم، وهو قدير، وهو رؤوف ورحيم بمعانيها؛ لكن لا تشابه معاني المخلوقين، هو أَجَلُّ وأعظم من أن يشابه خلقه سبحانه تعالى.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإن كان المُقرُّ عندهم بأنَّه مقرٌ بإثباته ووجوده، لا نافيًا عدمه؛ فكذلك المُقر بأنَّه عالمٌ مقرٌّ بإثبات علم له لا ينفي الجهل عنه، وكذلك القولُ في القُدرة، والكلام، والإرادة، والعزَّة، والعظمة، والكبرياء، والجمال، وسائر صفاته الَّتي هي صفات ذاته.

فإن قال لنا قائلٌ:

فهل من معاني المعرفة شيءٌ سوى ما ذكرت؟ قيل: لا.

فإن قال: فهل يكون عارفًا به من زعم أنَّه يفعلُ العبد ما لا يريده ربُّه ولا يشاء؟ قيل: لا.

وقد دلَّلنا فيما وصفناه بالعزَّة الَّتي لا تُشبهها عزَّةٌ على ذلك.

وذلك أنَّه من لم يعلم أنَّه لا يكون في سُلطان اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ شيءٌ إلَّا بمشيئته، ولا يُوجد موجودٌ إلَّا بإرادته، لم يعلمه عزيزًا.

وذلك أنَّ مَن أراد شيئًا فلم يكن، وكان مالم يُرد، فإنَّما هو مَقهورٌ ذليلٌ، وَمَن كان مَقهورًا ذليلًا فغير جائزٍ أن يكون موصوفًا بالرُّبوبيَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا واضح لأنَّه سبحانه هو المالك لكلِّ شيء، والعزَّة بيده، فما لم يُرده ولم يشأه لا يوجد أبدًا، هو القادر على كلِّ شيء، هو المالك لكلِّ شيء، ولو كان يُوجد بغير علمه وبغير إراته ما كان عزيزًا، ولا كان قادرًا، هذا يعلمه المؤمن بالفطرة، وأنَّ اللَّهَ فطر العباد على أنَّ اللَّهَ له القدرة الكاملة مع ما جاءت به النُّصوص من كماله سبحانه، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن سبحانه وتعالى، وأنَّهُ سبحانه بيده كلّ

شيء تصريف الأمور بيده ـ جلَّ وعلا ـ فهو الفعَّال لما يريد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحَجّ: ١٨] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البَقَرَة: ٢٠] فمن زعم خلاف ذلك فقد نسب إلى اللَّه النَّقص والقصور والضَّعف، فيكون كافرًا بذلك، نسأل اللَّهُ العافيَّة.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإن قال: فإنَّ مَن يقول هذا القولَ يزعمُ أن إرادة اللَّهِ ومشيئته: أَمْرُهُ ونهيه، وليس في خلاف العبد الأمر والنَّهي قهرٌ له؟

قيل له: لو كان الأمر كما زعمت، لكان اللَّه تعالى ذكره لم يعمَّ عباده بأمره ونهيه؛ لأنَّه يقول: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾ [الأنعَام: ٣٥]، فإنَّ تلك المشيئة منه أمرًا، فقد يجبُ أن يكونَ من لم يهتدِ لدين الإسلام لم يدخله اللَّه ﷻ في أمره ونهيه الَّذي عمَّ به خلقه، وفي عمومه بأمره ونهيه جميعهم، مع ترك أكثرهم قبولَه الدَّليل الواضح على أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾ [الأنعَام: ٣٥] إنَّما معناه: لو شاء اللَّه لجمعهم على دين الإسلام، وإذا كان ذلك كذلك كانَ بيِّنًا فساد قول مَن قال: مشيئة اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ أمره ونهيه!».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا من أبطل الباطل، الأمر والنَّهي غير المشيئة، فهو يأمر وينهى ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾ [الأنعَام: ٣٥] و﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾ [يُونس: ٩٩] فهو سبحانه وتعالى المتصرف في عباده، هدى من هدى، وضلَّ من أضلَّ، فأكثر النَّاس على الضلالة لم يقبلوا الهُدى الَّذي جاءت به الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، ومن شاء اللَّهُ هدايته هداه جلَّ وعلا: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ

ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣] ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] واللَّهُ المستعان.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«القولُ فيما أُدرك عِلمه من صفات الصَّانع خبرًا لا استدلالًا.

أمَّا ما لا يَصحُّ عندنا عَقدُ الإيمان لأحدٍ، ولا يَزول حكم الكفر عنه إلَّا بمعرفته، فهو ما قدمنا ذكره.

وذلك أنَّ الَّذي ذكرنا قبلُ من صفاته لا يُعذر بالجهل به أحدٌ بلغَ حدَّ التَّكليف كان ممَّن أتاه مِنَ اللَّهِ تعالى ذكره رسولٌ، أولم يأته رسولٌ، عاين من الخلق غيره، أو لم يعاين أحدًا سوى نفسه.

ولِلَّهِ تعالى ذكره أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيُّه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا مِن خلق اللَّهِ قامت عليه الحُجَّة بأنَّ القرآن نزل به، وصحَّ عنده قول رسول اللَّهِ ﷺ فيما روي عنه به الخبر منه خلافه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَن بلغه القرآن والسُّنَّة قامت عليه الحُجَّة، أمَّا من كان في معزل لم يبلغه القرآن ولا السُّنَّة، فهو من أهل الفترة،حكمه حكم أهل الفترات يُمتحن يوم القيامة، واللَّهُ المستعان.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإنَّ خالف ذلك بعد ثبوت الحُجَّة عليه من جهة الخبر على ما بيَّنت فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة عِلمه إلَّا حسًّا، فمعذورٌ بالجهل به الجاهل؛ لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقلِ، ولا بالرُّويَّة والفِكرةِ.

وذلك نحو إخبار اللَّه تعالى ذكره إيَّانا أنَّه سميعٌ بصيرٌ، وأنَّ له يَدَيْنِ لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة: ٦٤]، وأنَّ له يمينًا لقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] وأنَّ له وجهًا لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القَصَص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وأن له قدمًا لقول رسول اللَّه ﷺ: «**حَتَى يَضَعُ الرَّبُ قَدَمَهُ فِيَها**»(١) يعني: جهنَّم.

وأنَّه يضحك إلى عبده المؤمن لقول النَّبِيّ ﷺ لِلَّذِي قُتل في سبيل اللَّهِ: «**إِنَّهُ لَقِيَ اللَّهَ** ﷻ **وَهُوَ يَضْحَكُ إِلَيْهِ**»(٢).

وأنَّه يهبطُ كلَّ ليلةٍ، وينزل إلى السَّماء الدُّنيا، لخبر رسول اللَّهِ ﷺ(٣).

---

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «**لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ، قَطْ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ**» أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنُّذور، باب الحلف بعزة اللَّه وصفاته وكلماته برقم (٦٦٦١)، ومسلم في كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النَّار يدخلها الجبارون والجنَّة يدخلها الضعفاء برقم (٢٨٤٨)، كما أخرجاه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، البخاري في كتاب التَّفسير، في سورة ق باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [قٓ: ٣٠] برقم (٤٨٤٩)، ومسلم في كتاب والباب السَّابقين برقم (٢٨٤٦).

(٢) لم أجده بنص اللَّفظ المذكور؛ ولكن وجدت عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلاهُما يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ**»، أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثُمَّ يسلم فيسدد بعده ويقتل برقم (٢٨٢٦)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنَّة برقم (١٨٩٠).

(٣) يشير بذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في كتاب أبواب التَّهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل برقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدُّعاء والذِّكر في آخر اللَّيل والإجابة فيه برقم (٧٥٨) بلفظ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، وَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**».

وأنَّه ليس بأعور لقول النَّبيِّ ﷺ، إذْ ذُكر الدَّجالُ فقال: «**إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(١).

وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون الشَّمس ليس دونها غيايةٌ، وكما يرون القمر ليلة البدر؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ(٢).

وأنَّ له أصابع؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «**مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»(٣).

فإنَّ هذه المعاني الَّتي وصفت، ونظائرها، ممَّا وصف اللَّه ﷻ بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ ممَّا لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والرَّويَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

من بلغته ـ صفات اللَّه ـ وجحدها كفر بذلك؛ لأنَّ هذه ما تدرك بالعقل، فلا بدَّ من بلوغ الحُجَّة بها، والَّذي عاش في بلاد أو منطقة ما، بلغته الحُجَّة فيها، ولا بلغه القرآن والسُّنَّة فحكمه حكم أهل الفترة.

---

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب ذكر الدَّجال برقم (٧١٣١)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه برقم (٢٩٣٣).

(٢) لعله يشير بذلك لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الرؤية بلفظ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» أخرجه البخاري في كتاب التَّفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النِّسَاء: ٤٠] برقم (٤٥٨١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى برقم (١٨٣).

(٣) بهذا اللَّفظ أخرجه من حديث النَّواس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه ابن ماجه في المقدمة كتاب الإيمان وفضائل الصحابة، باب فيما أنكرت الجهمية برقم (١٩٩).

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ :

«ولا نكفر بالجهل بها أحدًا إلا بعد انتهائها إليه، فإن كان الخبر الوارد بذلك خبرًا تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسَّماع، وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ :

لا يكفر إذا آمن بالصفات على الوجه اللَّائق باللَّهِ، كما يشهد لما عاين من أرض وسماء يشهد بما ثبتت به النُّصوص على الوجه اللَّائق باللَّهِ من غير تحريف ولا تَّعطيل، ولا تَّكيِّيف، ولا تَّمثيل.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ :

«وإن كان الخبر الوارد خبرًا لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشَّك غير أنَّ ناقله من أهل الصِّدق والعدالة، وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشَّهادة عليه، بأنَّ ما أخبره به كما أخبره، كقولنا في أخبار الآحاد العُدول، وقد بيَّنا ذلك في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ :

المقصود: متى صحَّ الخبر في صصفات الله سبحانه عن رسول اللَّهِ ﷺ من طريق التواتر أو الآحاد، وجب الإيمان والتَّصديق على الوجه اللَّائق باللَّهِ ـ جلَّ وعلاـ .

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ :

«فإن قال لنا قائلٌ:

فما الصَّواب من القول في معاني هذه الصِّفات الَّتي ذكرت، وجاء

ببعضها كتاب اللَّهِ ﷻ ووحيه، وجاء ببعضها رسول اللَّهِ ﷺ.

قيل: الصَّواب من هذا القول عندنا، أن نُثبت حقائقها على ما نَعرف مِن جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه ـ جلَّ ثناؤه ـ فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] فيقال: اللَّهُ سميعٌ بصيرٌ، له سمعٌ وبصرٌ؛ إذْ لا يُعقل مسمى سميعًا بصيرًا في لغةٍ ولا عقلٍ في النَّشوء والعَادة والمتعارَف إلَّا من له سمعٌ وبصرٌ.

كما قلنا آنفًا: إنَّه لا يعرف مقولٌ فيه: «إِنَّه» إلَّا مثبتٌ موجودٌ، فقلنا ومخالفونا فيه: «إنَّه» معناه الإثبات على ما يعقل من معنى الإثبات لا على النَّفي، وكذلك سائر الأسماء والمعاني الَّتي ذكرنا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذا هو الواجب إثبات الصِّفات لِلَّهِ على الوجه اللَّائق به، كما أخبر سبحانه عن نفسه بنفسه، هو سميع بسمعه، وبصير ببصره ـ جلَّ وعلا ـ عليم بعلم، قدير بقدرة لا يشبه عباده في ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] فمن قال: عنده سمعٌ بلا حقيقة، وبصر بلا حقيقة كما تقول المعتزلة هذا باطل، له سمع بحقيقة يسمع دعاء النَّاس ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦] هو سميع الدُّعاء سبحانه وتعالى، هو سميع بسمعه وبصير ببصره ـ جلَّ وعلا ـ لا تخفى عليه خافية، ولا يخفى عليه صوت ـ جلّ وعلا ـ هذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، هو عليم بعلم، رحيم برحمة، قدير بقدرته، فله الأسماء الحسنى بمعانيها، فالقدير يشمل معنيين الذَّات ومعنى القدرة، الرَّحمن يجمع أمرين الرَّحمة والذَّات، اللَّه: الألوهية والذَّات، السَّميع السمع والذات، المريد: الإرادة والذات، المغيث الغوث والذات،

وهكذا بقية الأسماء والصِّفات كلّها تدلّ على الذَّات وعلى الصِّفة: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ فهي أسماؤه وهي نعوت، أسماء أعلام عليَّه، وهي نعوت أيضًا وصفات له - جلَّ وعلا-، هو الرَّحمن، وهو الرَّحيم، وهو القدُّوس، وهو السَّميع، وهو البصير، وهو الملك، وهو الغفور، وهو التَّواب إلى غير هذا، فهي أسماء دالَّة على ذاته سبحانه، وعلى المعاني الَّتي اشتقت منها، سميع بسمع توَّاب بتوبة، بصير ببصر رحيم برحمة، فهو سبحانه وتعالى قائم بذاته مستوٍ على عرشه، له الأسماء الحُسنى وله الصِّفات العُلى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وبعد، فإنَّ سميعًا اسمٌ مبنيٌّ مِن سَمع، وبصيرٌ مِن أبصر؛ فإن يكن جائزًا أن يقال: سَمع وأبصر مَن لا سمعَ له ولا بصر، إنَّه لجائزٌ أن يقال: تكلَّم مَن لا كلام له، ورحم من لا رحمة له، وعاقب من لا عقاب له».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذا خلاف اللُّغة العربيَّة، وخلاف ما يعقله النَّاس لا في اللُّغة العربيَّة ولا غيرها، عاقل بلا عقل، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، رحيم بلا رحمة يكون كلام كذب، فلازم قول المعتزلة والجهمية أنَّ كلامَ اللَّه كذب؛ لأنهم قالوا لا سمع ولا بصر فهنا يكون كلامه كذب، نسأل اللَّه العافية، ولهذا كفَّرهم أهل السُّنَّة.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وفي إحالة جميع المُوافقين والمُخالفين أن يقال: يتكلَّمُ مَن لا كلام له، أو يرحم مَن لا رحمة له، أو يعاقب من لا عقاب له».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

يعني: هذا المعنى مستحيل مايقوله عاقل؛ ولا يقبله العاقل لا من العرب ولا من العجم، فيعلم بهذا أنَّ الجهمية والمعتزلة خالفوا العقول، كما خالفوا النُّصوص، خالفوا النصوص وخالفوا العقول أيضًا.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«وفي إحالة جميع المُوافقين والمُخالفين أن يقال: يتكلَّم مَن لا كلام له، أو يرحم من لا رحمة له، أو يعاقب من لا عقاب له، أدلُّ دليلٍ على خطأ قول القائل: يسمع مَن لا سمع له، ويبصر مَن لا بصر له.

فُنثبت كلَّ هذه المعاني الَّتي ذكرنا أنَّها جاءت بها الأخبار والكتاب والتَّنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التَّشبيه؛ فنقول: يسمع ـ جلَّ ثناؤه ـ الأصوات، لا بخرقٍ في أذنٍ، ولا جارحةٍ كجوارح بني آدم، وكذلك يبصر الأشخاص ببصرٍ لا يشبه أبصار بني آدم الَّتي هي جوارحٌ لهم.».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

والمعنى في هذا الإجماع، أنَّه سبحانه له اليد، وله السَّمع، وله البصر، وله الإصبع ليس كمثله شيء، ليست من جنس صفات بني آدم لا أيديهم ولا أصابعهم ولا أسماعهم ولا أبصارهم ولا غير ذلك، فلا حاجة إلى ذكر الشّق أو الأذن أو غير ذلك، بل نقول إنَّه سبحانه يسمع ولا شبيه له، ويبصر ولا شبيه له ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١]، وما سكت اللَّه عنه نسكت عنه لا نزيد ولا ننقص هكذا أهل السُّنَّة والجماعة، لايزيدون ولا ينقصون، يرون ما جاءت به النصوص، ويقولون: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«وله يدان ويمينٌ وأصابع، وليست جارحةً؛ ولكن يدان مبسوطتان بالنِّعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

لا حاجة لما ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نفي الجارحة، وكشر الأسنان حيث لم تردْ به النُّصوص؛ بل هي ساكتة عنه، وإنَّما هو سبحانه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] له يدان ويكفي.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«ووجهٌ لا كجوارح الخلق الَّتي مِن لحم ودم»(١).

---

(١) أراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفي مشابهة المخلوقين في جوارحهم، كما يدلُّ عليه سياق كلامه وتمثيله، وإلَّا فنفي الجارحة عن اللَّه من النَّفي المجمل الَّذي لم ترد النُّصوص به وبابه عند السَّلف الصَّالح السُّكوت عنه طردًا للقاعدة الكُليَّة في الأسماء والصِّفات ألا نسمي اللَّه إلَّا بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله ﷺ، ولا نصفه إلا بما وصف به نفسه أو صفه به رسوله ﷺ، إثباتًا ونفيًا، والواجب في الألفاظ المجملة في باب النفي والإثبات السِّكوت عنها، ثُمَّ الاستفصال عنها.

تعليق سماحة الشَّيخ ابن باز: (ثم) ليس لها لزوم. القارئ: ثُمَّ الاستفصال عنها، قال الشَّيخ: لا، السُّكوت عنها بس، وإمرارها كماجاءت من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيِّيف، ولا يحتاج استفصال يقال كما قال اللَّه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ ولا يستفصل هل لكذا هل كذ هل هناك سن؟ هل هناك شفاه؟ لا حاجة له، النُّصوص ساكتة السكوت عنها بس! بل يقال ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾. لينفى باطلها ويثبت حقَّها.

قال القارئ: ومثاله على ما أجراه ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفي الجارحة لِلَّه في اليدين واليمن والأصابع، فإن قصد نفيه مشابهة المخلوقين بنفيه الجارحة فهو حق، وهو ما قصده ابن جرير في فحوى كلامه وسياقه وهذا ما هو عليه، وإن قصد نفي تلك الصِّفات لكونها جوارح تشبه جوارح الخلق، فهذا باطل، فالاستفصال في المجمل المتشابه يزيل الإشكال واللبس ويحقق الحقَّ والمقصود.

قال القارئ: بالاستفصال يتمايز الحقِّ من الباطل؟ تعليق الشيخ: لا، ما يحتاج إلى استفصال.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ونقول: يضحك إلى من شاء من خلقه. ولا نقول: إنَّ ذلك كشَّر عن أسنان، ويهبطُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا.

فمن أنكر شيئًا مِمَّا قلنا من ذلك، قلنا له: إنَّ اللَّهَ تعالى ذكره يقول في كتابه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجر: ٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعَام: ١٥٨] فهل أنت مُصدقٌ بهذه الأخبار، أم أنت مُكذِّبٌ بها؟

فإن زعم أنَّه بها مكذب، سقطت المناظرة بيننا وبينه من هذا الوجه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا كذَّب ظهر كفره وضلاله وهم ـ أي: أهل النَّفي ـ وإن صدَّق يقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] **الحمد لِلَّه.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإن زعم أنه بها مصدقٌ، قيل له: فما أنكرت من الخبر الذي روي عن رسول اللَّه ﷺ: «**أَنَّهُ يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَنْزِلُ إِلَيْهَا**»[(١)]؟

---

(١) هذا قطعة من الحديث المشهور بحديث النزول الذي رواه أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا إلى النَّبِيّ ﷺ أنَّه قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، وَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**» متفق على صحته، أخرجه الإمام البخاري في ثلاثة مواضع في صحيحه: أولها في كتاب التهجد، باب الدعاء فيه والصَّلاة في آخر اللَّيل برقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل برقم (٧٥٨)، وقد شرح الحديث ورد على نفاة حقيقته الشيخ تقي الِّدين ابن تيمية في كتابه النَّفيس (شرح حديث النزول).

فإن قال: أنكرت ذلك، أنَّ الهبوط نُقلةٌ، وأنَّه لا يجوز عليه الانتقالُ من مكانٍ إلى مكان؛ لأن ذلك من صفات الأجسام المخلوقة.

قيل له: فقد قال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجر: ٢٢] فهل يجوز عليه المجيء؟ فإن قال: لا يجوز ذلك عليه، وإنّما معني هذا القول: وجاء أمرُ ربِّك.

قيل له: قد أخبرنا ـ تبارك وتعالى ـ أنَّه يجيء هو والملك، فزعمتَ أنَّه يجيءُ أمره لا هو، فكذلك تَقولُ: إنَّ المَلكَ لا يجيء، إنَّما يجيء أمرُ الملكِ لا الملك، كما كان معنى مجيءِ الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ مجيء أمره.

فإن قال: لا أقول ذلك في المَلك، ولكنِّي أقول في الرِّبِّ.

قيل له: فإنَّ الخبر عن مجيءِ الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ والمَلك خبرٌ واحدٌ، فزعمت في الخبر عن الرَّبِّ ـ تعالى ذكره ـ أنَّه يجيءُ أمرُه لا هو؟ فزعمتَ في الملك أنَّه يجيءُ بنفسه لا أمرُه، فما الفرق بينَك وبين مَن خالفك في ذلك، فقال: بل الرَّبِّ هو الَّذي يجيءُ، فأمَّا المَلكُ فإنَّما يجيءُ أمرُه لا هو بنفسه؟!.

فإن زعمَ أنَّ الفرقَ بَينه وبيَّنه أنَّ الملكَ خلقٌ لِلَّهِ جائزٌ عليه الزَّوال والانتقال، وليس ذلك على اللَّهِ جائزًا.

قيل له: وما بُرهانُك على أنَّ معنى المجيء والهُبوط والنُّزول هو النُّقلة والزَّوالُ، ولاسيما على قول مَن يزعمُ مِنكم أنَّ اللَّهَ ـ تقدَّست أسماؤُه ـ لا يخلو مِنه مكانٌ.

وكيف لم يَجزْ عندكم أن يكون مَعنى المَجيءِ والهُبوط والنُّزول

بخلاف ما عَقلتم مِن النُّقلة والزوال من القديم الصَّانع، وقد جاز عندكم أن يكون معنى العالم والقادر منه بخلاف ما عَقلتم ممَّن سواه، بأنَّه عالمٌ لا علمَ له، وقادرٌ لا قدرة له؟

وإن كنتم لم تعقلوا عالمًا إلَّا له علمٌ، وقادرًا إلَّا له قدرةٌ، فما تنكرون أن يكون جائيًا لا مجيء له، وهابطًا لا هبوط له ولا نزول له، ويكون معنى ذلك وجوده هناك مع زعمكم أنَّه لا يخلو منه مكانٌ!

فإن قال لنا منهم قائلٌ: فما أنت قائلٌ في معنى ذلك؟

قيل له: معنى ذلك ما دلَّ عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلَّا التَّسليم والإيمان به، فنقول: يَجيء ربُّنا ـ جلَّ جلاله ـ يوم القيامة والملكُ صفًا صفًا، ويهبط إلى السَّماء الدُّنيا وينزلُ إليها في كلِّ ليلةٍ، ولا نقولُ: معنى ذلك يَنزل أمرُه؛ بل نقولُ: أمرُه نازلٌ إليها كلَّ لحظةٍ وساعةٍ وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودةً.

ولا تخلو ساعةٌ من أمره، فلا وجه لخصوص نُزول أمره إليها وقتًا دون وقتٍ، ما دامت موجودةً باقيةً.

وكالذي قُلنا في هذه المعاني من القول: الصَّوابُ مِن القيل في كلِّ ما ورد به الخبر في صفات اللَّهِ ﷻ وأسمائه ـ تعالى ذكره ـ بنحو ما ذكرناه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يعني: ينزل نزولًا يليق بجلاله لا شبيه له ولا نكيِّفه؛ بل ليس كمثله شيء لا في النزول ولا في الاستواء ولا في غير ذلك يشبه الخلق: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] ونسكت عمَّا سوي ذلك.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فأمَّا الرُّؤية، فإنَّ جوازها عليه ممَّا يدرك عقلًا.

والجهل بذلك كالجهل بأنَّه عالمٌ وقادرٌ.

وذلك أنَّ كلَّ موصوف فغير مُستحيل الرؤية عليه، فإذا كان القديم موصوفًا فاللَّازم لكلِّ مَن بلغَ حدَّ التَّكليف أن يكون عالمًا بأنَّ صانعه إذا كان عالمًا قادرًا له مِن الصِّفات ما ذكرنا، أنَّه لا يكون زائلًا عنه أحكام الكُفَّار إلَّا باعتقاده أنَّ ذلك له جائزٌ رؤيته؛ إذَا كان موصوفًا، كما يَلزمُه اعتقادُه أنَّه حيٌّ قديمٌ؛ إذ كان لا مدبر فعل إلَّا حيٌّ، ولا مُحدَثٌ إلَّا مصنوعٌ.

فأمَّا إيجاب القولِ، فإنَّه لا محالةَ يُرى، وفي أيِّ: وقتٍ يُرى، وفي أيِّ وقت لا يُرى؟ فذلك مما لا يُدرك عِلمُه إلَّا خبرًا وسماعًا.

وبالخَبر قُلنا: إنَّه في الآخرة يُرى، وإنَّه مخصوصٌ برؤية أهل الجنَّة دونَ غيرهم، فسبيلُ الجهل بذلك سبيلُ الجهل بما لا يُدرك علمُه إلَّا حسًّا حتَّى تقوم عليه حجَّةُ السَّمع به».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كلام السَّلف المتقدمين أيسر من هذا ـ رحمهم اللَّهُ ـ، كلامهم مختصر مفيد، نؤمن بآيات الصِّفات وأحاديثها على الوجه اللَّائق باللَّهِ، ونكل علم الكيفية إليه سبحانه وتعالى، فنقول في أحاديث الصِّفات وآياتها كلّها نمرُّها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا يحتاج إلى ما ذكره المؤلف هنا من مجادلتهم؛ بل كلمة واحدة، نُمرُّها كما جاءت ونؤمن بها على الوجه اللَّائق باللَّهِ ـ جلَّ وعلاـ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ـ رحمهم اللَّه ـ، وفقنا اللَّهُ وإيَّاكم، ورحمنا اللَّهُ وإيَّاهم.

فمثل هؤلاء ليسوا بأكفاء أن يتنزّل معهم ولا حاجة للتّنزّل معهم؛ بل يكفي الرّد المجمل، يكفي أن نقول: هذه الآيات والنُّصوص مِن الكتاب والسُّنَّة يجب الإيمان بها وإمرارها، كما قال السَّلف مِن الصَّحابة ومن بعدهم، كلام مختصر مفيد، نمرّها كما جاءت من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل هذا هو الواجب.

الأسئلة:

- سؤال: هل صحيح أنَّ من قرأ سورة الضُّحى يجد ما فقده؟

- **الجواب: هذا لا أصل له.**

قال الإمام أبو جعفر رحمه الله:

«القولُ في الفروع الَّتي تحدث عن الأصول الَّتي ذكرنا أنَّه لا يسع أحدٌ الجهلُ بها مِن معرفة توحيد اللَّه وأسمائه وصفاته.

قد دلَّلنا فيما مضى قبلُ من كتابنا هذا أنَّه لا يسع أحدًا بلغَ حدَّ التَّكليف الجهل بأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ ذكره ـ عالمٌ له علمٌ، وقادرٌ له قدرة، ومتكلِّمٌ له كلامٌ، وعزيزٌ له عزَّةٌ، وأنَّه خالقٌ، وأنَّه لا مُحدثٌ إلَّا مصنوعٌ مخلوقٌ.

وقُلنا: مَن جهل ذلك فهو باللَّهِ كافرٌ؛ فإذا كان ذلك صحيحًا بالذي به استشهدنا، فلاشكَّ أنَّ من زعم أن اللَّهَ مُحْدَثٌ، وأنَّه قد كان لا عالمًا، وأنَّ كلامه مخلوقٌ، وأنَّه قد كان ولا كلام له، فإنَّه أولى بالكُفر وبزوال اسم الإيمان عنه.

وكذلك من زعم أنَّ فعله مُحدثٌ، وأنَّه غير مخلوقٍ، فمثله لاشكَّ أنَّه أولى باسم الكُفر مِن الزَّاعم أنَّه لم يزل عالمًا لا علم له؛ إذ كان قائل ذلك أوجب أن يكون في سلطان اللَّه ما لا يقدرُ عليه، ولا يُريده،

وأنَّ يكون مُريدًا أمرًا فيكون غيرُهُ، ولا يكون الَّذي يريده.

ذلك لاشكَّ صفةُ العجزةِ، لا صفة أهل القُدرة.

فإذا كان ذلك كذلك؛ فلاشكَّ أنَّ مَن يزعُم أنَّ كلام اللَّهِ يتحول بتلاوته إذا تلاه، وبحفظه إذا حفظه، أو بكتابه إذ كتبه مُحدثًا مخلوقًا؛ فهو باللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ كافرٌ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

المقصود: مِن هذا أنَّه واجب الإيمان بأسماء اللَّهِ وصفاته، ومن ذلك كلام اللَّهِ، وأنَّ من أنكر أسماءه أو صفاته فقد كفر، لأنَّه مُكذِّب لِلَّه عَزَّ وَجَلَّ، وإنَّما هذا في حقِّ المُكلَّف، إلَّا الصَّغير حتَّى يَبلغ؛ لكن مَن قال هذا وقد بلغَ حدَّ التَّكليف، فإنَّه يكفر بذلك إلَّا إذا كان من أهل الفترة، فقد تقدم أنَّ أهل الفترة مُؤجل أمرهم إلى يوم القيامة، ليس لهم حكم الإسلام ولا حكم الكفر؛ لأنهم لم تبلغهم الدَّعوة، وَاللَّهُ يقول ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] فأمرهم مُؤجل إليه ـ جلَّ وعلا ـ مفوضٌ إليه سبحانه وتعالى.

من لم تبلغه الرِّسالة، لا ـ من ـ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ ولا من غيره، هؤلاء حكمهم حكم أهل الفترات يُمتحنون يوم القيامة، فمن صدَّق وأجاب وأطاع دخل الجنَّة، ومن أبى وعصى دخل النَّار، أمَّا من بلغته الدَّعوة دعوة الرُّسل ـ عليهم السَّلام ـ فإنَّ عليه أن يُصدِّق بذلك وأن ينقاد لذلك، فمن أنكر كلام اللَّه أو علمه أو قدرته أو رحمته أو رضاه أو غضبه كالمعتزلة كفر بذلك؛ لأنَّه مُكذِّب لِلَّه؛ بل وصف اللَّه بالنَّقص، فإنَّ من لا يتكلَّم ولا يرضى ولا يغضب، ولا يعلم ولا يسمع ناقص كالعدم، نسأل اللَّه العافيَّة.

الأسئلة:

- سؤال: ألا يدخل أهل الفترة في الميثاق الأول؟.

- **الجواب: الميثاق الأول ما يتعلَّق بالتَّكليف، التَّكليف بالميثاق الَّذي جاءت به الرَّسل عليهم السَّلام.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكذلك القول فيه إن شكَّ أنَّه غيرُ مخلوق، مقروءاً كان، أو محفوظاً، أو مكتوبًا، كما لو قال قائلٌ: إنَّ بارئ الأشياء يتحولُ بذكره أو بمَعرفته، أو بكتَابِه مَصنوعًا لا صانعًا؛ كان لاشكَّ في كفره.

وكذلك القولُ فيه لو شكَّ في أنَّه يتحوَّلُ عمَّا هو به مِن صفاته بذكر ذاكرٍ له، أو علم عالم له، أو كتابة كاتبٍ واسمه؛ كان كافرًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

المقصود أنَّه ـ جلَّ وعلا ـ لم يزل بصفاته كاملة، وأنَّ هذه الصِّفات لا تنتقل ولا تحوَّل عنه، فهو لا يزال عالمًا ومتكلمًا وسميعًا وبصيرًا وقادرًا وخالقًا، صفاته مستمرة، فهو سبحانه بصفاته أزلي أبدي، فمن زعم أنَّه قد يتحوَّل مِن عالم إلى جاهل، ومن قدير إلى عاجز، ومِن متكلِّم إلى أخرس كفر بذلك، نسأل اللَّه العافية.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكذلك القولُ أنَّ صفةً مِن صفاته تتحوَّل عمَّا هي به بذكر ذاكرٍ، أو معرفة عارف بها، أو كتابة كاتبٍ؛ أو شكَّ في أنَّه لا يجوز تحوُّلها أو تبديلها أو تغيرها عمَّا لم يزل اللَّه تعالى ذكره بها موصوفًا.

كما كان غير جائزٍ أن يتحوَّل كلام اللَّه ﷻ مخلوقًا بقراءة قارئٍ، أو كتابة كاتبٍ، أو حفظ حافظٍ، أو يتحوَّل الصَّانع مصنوعًا، أو القديم مُحدثًا بذكر مُحدثٍ مصنوعٍ إيَّاه؛ فكذلك غير جائزٍ أن تتحول قراءة قارئ، أو تلاوته، أو حفظه القرآن قرآنًا أو كلام اللَّهِ تعالى ذكره».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ القرآن كلام اللَّه محفوظاً ومقروءاً ومكتوبًا ومسموعًا، هو كلام اللَّهِ، أمَّا الصوت: صوت الإنسان مخلوقٌ، والكتابة كتابة مخلوقة، الصَّحيفة الورقة مخلوقة؛ ولكن المقروء والمتلو والمسموع هو كلام اللَّهِ ﷻ.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«بل القرآن هو الَّذي يقرأ ويكتب ويحفظ، كما الرَّبُّ ـ جلَّ جلاله ـ هو الَّذي يُعبدُ ويُذكر، وشُكر العبد ربَّه عبادتُه إيَّاه، وذكرُه له غَيره، والشاكُّ في ذلك لاشك فَّي كُفره.

وكما كان ذلك كذلك، فكذلك القولُ في الزَّاعم أنَّ شيئًا من أفعالِ العباد أو غير ذلك من المُحدثات غيرُ مخلوقٍ، أو غير كائنٍ بتكوين اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ إيَّاه، وإنشائه عينه؛ فهو باللَّهِ كافرٌ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هكذا أنَّ من أنكر أنَّ بعض المخلوقات مخلقوة لغير الله، كالَّذي يقول: أنَّ علمه غير مخلوق لِلَّهِ أو ذاته أو ذات فلان أو الملائكة أو الجن أو غير ذلك يكون كافرًا باللَّهِ؛ لأنَّ اللَّه يقول: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرّعد: ١٦] هو الخالق للأشياء كلها ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣].

ومن زعم أنَّ شيئًا من الموجودات مخلوق لغير اللَّهِ من إنسان أو جنٍّ أو سماء أو أرض أو بحر أو جبل فقد كفر، وكَذَّب اللَّه في قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الرّعد: ١٦] ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣] نعم ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرًا﴾ [الفُرقان: ٢] سبحانه اللَّه.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وسواءٌ كان ذلك ذكرُ العبد ربَّه أو ذكرُه الشَّيطان إلَّا أنَّ بعضهم يقصدُ بزعمه أنَّ ذكره ربَّه مخلوقٌ إلَّا أنَّ ربَّه مخلوقٌ؛ فيكون بذلك كافرًا حلال الدَّم والمال.

وكذلك القولُ في قائل لو قال: «قراءتي القرآن مخلوقة». وزعم أنَّه يُريد بذلك القرآن مخلوقٌ: فكافرٌ لاشكَّ فيه عندنا، ولا أحسب أحدًا أعطي شيئًا من الفهم والعقل يزعم ذلك أو يقوله.

فأمَّا إن قال: أعني بقول «قراءتي»: فعلي الَّذي يأجرني اللَّهُ عليه والَّذي حدثَ مني بعد أن لم يكن موجودًا، لا القرآن الَّذي هو كلام اللَّه ـ تعالى ذكره ـ الَّذي لم يزلْ صفةً قبلكون الخلق جميعًا، ولا يزال بعد فنائهم الَّذي هو غير مخلوقٍ.

فإنَّ القولَ فيه نظير القول في الزَّاعم أنَّ ذكره اللَّهُ ـ جلَّ ثناؤه ـ بلسانه مخلوقٌ، يعني بذلك فعله لا ربَّه الَّذي خلقه وخلق فعله».

تعليق سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هذا حقٌّ، إذا أراد الصَّوت واللَّفظ أنَّه مخلوق، أمَّا المقروء والمتلو، فهو كلام اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«قد قلنا في تبصير المستهدي[(١)] إلى صواب القول فيما تنازعت فيه أمَّة محمَّد ﷺ بعد فراقه إيَّاهم مِن توحيد اللَّهِ تعالى ذكره وأسمائه وصفاته وعدله، وفيما يسعُ الجهل به من ذلك ولا يَسعُ ذلك فيه، وفي حكم مَن جهل منه ما يَضيقُ الجهل به، وفي فُروع ذلك، وحكم مَن جهل مِن فروعه ما وقع الَّتشاجر فيه إلى يومنا هذا، أو فيما عسى أن يحدثَ بعدُ، بما فيه الكفايةُ لمن وفق لفهمه، وأعينَ عليه فهُدي لرشده».

❊ ❊ ❊

---

(١) قال المحقق لم أعثر لكتاب له غير هذا الكتاب، ولعله كان يقصده وذلك لأمرين:
الأول: اشتراكهما في أول الاسم «تبصير».
والأمر الثاني: مضمون الرسالة، هو مضمون هذا الكتاب. ينظر/ التَّبصير في معالم الدِّين لابن جرير (ص١٥٥).

(القول في الاختلاف الأول)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن مُبتدئون القول الآن فيما تنازعت فيه الأئمَّة ممَّا لا يُدرك علمه إلَّا سماعًا وخبرًا.

فأوَّلُ ذلك أمرُ الخلافة، فإنَّ أوَّلَ اختلافٍ حَدثَ بعد رسول اللَّهِ ﷺ بين الأمَّة فيما هو من أمر الدِّين مِمَّا ليس بتوحيدٍ، ولا هو من أسبابه مِمَّا ثبت الاختلاف فيه بين النَّاس من لدن اختلفوا فيه إلى يومنا هذا: الاختلافُ في أمر الخلافة وعقد الإمامة.

وكان الاختلاف الَّذي اختلفوا فيه مِن ذلك بعد فِراق رسول اللَّهِ ﷺ إيَّاهم، الاختلاف الَّذي كان بين الأنصار وقريشٍ عند اجتماعهم فِي السَّقيفة: سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ قبل دفن رسول اللَّه ﷺ وبعد وفاته، فَقَالَتْ الأنصار لقريشٍ: «مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ».

فقال خطيب قريش: «**نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ**»[(١)].

فأقرَّت الأنصار بذلك، وسلَّموا الأمر لقريشٍ، ورأوا أنَّ الَّذي قال خطيب قريشٍ صوابٌ، ثُمَّ لم ينازع ذلك قريشًا أحدٌ من الأنصار بعد ذلك إلى يومنا هذا.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان تسليمُ الإمرة من جميع الصَّحابة من المهاجرين والأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يومئذٍ لقريشٍ عن رضًا منهم، وتَصديقٍ من جميعهم خطيبهم القائل: «**نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ**»، إلَّا مَن شذَّ منهم عن جميعهم الَّذين كان التسليم لقولهم به أولى، وكان الحقُّ إنَّما

---

(١) يشير بذلك لحديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا الَّذي أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النَّبِيِّ ﷺ لو كنت متخذًا خليلًا برقم (٣٦٦٨).

يدرك علمه ويُوصل إلى المعرفة به، ممَّا كان من العلوم لا تدرك حقيقته إلَّا بحجُّة السمع:

إمَّا بسماعٍ شفاهًا من الرَّسول ﷺ.

وإمَّا بخبرٍ متواترٍ يقوم في وُجوب الحُجَّة به مقام السَّماع مِن الرَّسول ﷺ قولًا، أو بنقل الحُجَّة ذلك عملًا.

وكان الخبرُ قد تواتر بالَّذي ذكرناه مِن فعل المُهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، وتسليمهم الخلافة، والإمرة لقريش، وتصديقهم خطيبهم: «**نَحْنُ الْأُمَرَاءُ وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ**» من غير إنكارٍ منهم، إلَّا مَن شذَّ وانفرد بما كان عليه التَّسليم لما نقلته الحُجَّة عن رسول اللَه ﷺ من أنَّ الإمارة لقريشٍ دونَ غيرها، كان معلومًا بذلك أن لاحظَّ لغيرها فيها.

فإذا كان صحيحًا أنَّ ذلك كذلك، فلاشكَّ أنَّ من ادَّعى الإمارة، وحاول ابتزاز جميع قريشٍ الخلافة، فهو للحقِّ في ذلك مُخالفٌ، ولقريش ظالمٌ، وأنَّ على المسلمين معونة المظلوم على الظالم إذا دعاهم إلى الحقِّ؛ لمعونة المظلوم ودفع الظَّالم عنهم ما أطاقوا.

وإذا كان ذلك كذلك، فلاشك أنَّ الخوارج من غير قريش.

وأمَّا ما كان بين قُريشٍ من منازعةٍ في الإمارة، وادِّعاء بعضهم على بعضٍ أنَّه أولى منه بالخلافة، ومُناصبته له على ذلك المُحاربة بعد تسليمهم الأمر له العامَّة فيها، يجبُ على أهل الإسلام معونة المظلوم منهما على الظَّالم.

فأمَّا ما كان من منازعة غير القرشي الَّذي قد عقد له أهل الإسلام عقد البيعة وسلَّموا له الخلافة والإمرة على وجهٍ طلبها إيَّاها لنفسه، أو

لمن لم يكن من قريشٍ، فذلك ظالمٌ، وخروجٌ عن إمام المسلمين، يجب على المسلمين معونة إمامهم القرشي، وقتال الخارج عليه، إذا لم يكن هناك أمرٌ دعاه إلى الخروج عليه إلَّا ادِّعاؤه بأنَّه أحقُّ بالإمارة منه من أجل أنَّه من غير قريشٍ، إلَّا أن يكون خروجه عليه بظلمٍ ركب منه في نفسٍ أو أهلٍ أو مالٍ، فطلب الإنصاف فلم ينصف، فيجب على المسلمين حينئذٍ الأخذ على يد إمامهم المرضيَّة إمرته عليهم، لإنصافه من نفسه إن كان هو الَّذي ناله بالظُّلم، أو أخذ عامله بإنصافه إن كان الَّذي ناله بالظُّلم عاملًا له، ثُمَّ يكون على الخارج عليه لما وصفنا أن يفيء إلى الطَّاعة: طاعة إمامه بعد إنصافه إيَّاه من نفسه أو من عامله، فإن لم يفء إلى طاعته حينئذٍ، كان على المسلمين هنالك معونة إمامهم العادل عليه حتَّى يؤوب إلى طاعته. وقد بيَّنَّا أحكام الخوارج في كتابنا: «كتاب أهل البغي» بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عبارة المؤلف فيها بعض النَّقص، والواجب هو طاعة ولي الأمر ولو عصى؛ ولكن يوجَّه إلى الخير، وأن يبيَّن له أن ينصر المظلوم، ولا يجب الخروج عليه من أجل هذا، ولكن يبيِّن له وينصح، «**الأَئِمَّةُ مِن قُرَيْشٍ**» كما قال النَّبِيّ ﷺ[1] إذا وجدوا وعدلوا، أمَّا إذا لم يوجدوا أو تغلب غيرهم فلا حرج، إذا تغلب غيرهم تمت له البيعة ولو كان من غير قريش، في بيعة أمور المسلمين إذا تيسر قريشي فهو المشروع، إذا تيسر قريشي يصلح للإمامة، كما بايع الصَّحابة الصِّديق، ثُمَّ عمر، ثُمَّ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٢٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال الشيخ شعيب الحديث صحيح بطرقه وشواهده (١٩/ ٣١٨).

عثمان، ثُمَّ علي، أمَّا إذا لم يتيسَّر ذلك، فإنَّه يتولَّى غيره، وهكذا لو غلب بسيفه غير القرشي ودان له النَّاس، فإنَّه تجب له البيعة ويجب له السَّمع والطَّاعة بالمعروف «**وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ**»[١] كما قال النَّبِيّ ﷺ وجب السَّمع والطَّاعة لولي الأمر، ولو كان من غير قريش؛ لكن إذا كان بالاختيار عند البيعة بالاختيار يختارون الأصلح من قريش، أمّا عند التغلب على الأمور وأخذها بالقُوَّة فهذا يجب السَّمع والطَّاعة، ولو كان من غير قريش، ـ إن استتب الأمر له ـ ولو كان عبدًا حبشيًا.

الأسئلة

■ سـؤال: حديث: «**قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلا تَقَدَّمُوهَا**»[٢] هل هو صحيح؟

● **الجواب: ما أعرف حاله؛ لكن في الأحاديث الصَّحيحة ما يكفي ويغني مثل حديث: «الأَئِمَّةُ مِن قُرَيْشٍ»[٣].**

■ سـؤال: عفا اللَّه عنك ماتقول في الأخذ على يد الإمام بظلمه أو بسبب ظلم عامله؟

---

(١) حديث وجوب السَّمع والطَّاعة للإمام بالمعروف وإن كان عبدًا روى عن عدد من الصحابة منهم أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ**» أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام مالم تكن معصية برقم (٧١٤٢) وقد أخرج أهل السنن حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أبو داود في كتاب السُّنَّة، باب في لزوم السُّنَّة برقم (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب العلم عن رسول اللَّه ﷺ، باب ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع برقم(٢٦٧٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين برقم (٤٢)، وقد صححه الحاكم في المستدرك في كتاب العلم برقم (٣٢٩)، ووافقه الذهبي في تخليصه على المستدرك (١/ ١٧٥).

(٢) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده (١/ ٢٧٨) عن ابن شهاب الزهري بلاغًا.

(٣) سبق تخريجه في صفحة (٥٣) الحاشية.

- **الجواب: هذا كلام ليس بطيِّب إطلاقًا، ولكن المناصحة والمناصحة إذا وجد من الإمام ظلم أو تقصير، يُناصح، ولا يجوز الخروج عليه، على العباد السَّمع والطَّاعة بالمعروف وعدم الخروج على الأئمة بظلمهم أو معصيتهم هذا لا يجوز، ولكن المناصحة والتَّوجيه إلى الخير؛ لأنَّ بالخروج يحصل الشَّر العظيم، وهذا دين الخوارج، الخروج على السَّلاطين وهو دين الخوارج والمعتزلة، أمَّا أهل السُّنَّة والجماعة فيرون السَّمع والطَّاعة لولاة الأمور، وإن عصوا، وإن جرى منهم معصية يجب لهم السَّمع والطَّاعة ما لم تروا كفرًا بواحًا عندكم من اللَّهِ فيه برهان، مع القدرة أيضًا، كلام المؤلف في هذا فيه نقص وضعف رَحِمَهُ اللَّهُ.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأمَّا الَّذين نقموا على أهل المعاصي معاصيهم، وشهدوا على المسلمين ـ بمعصية أتوها، وخطيئةٍ فيما بينهم وبين ربِّهم تعالى ذكره ركبوها ـ بالكفر، واستحلُّوا دماءهم وأموالهم من الخوارج.

والَّذين تبرَّءوا من بعض أنبياء اللَّهِ ورسله؛ بزعمهم أنَّهم عصوا اللَّه، فاستحقُّوا بذلك من اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ العداوة.

والَّذين جحدوا من الفرائض ما جاءت به الحُجَّة من أهل النقل بنقله عن رسول اللَّهِ ﷺ ظاهرًا مُستفيضًا قاطعًا للعذر، كالذي أنكروا من وُجوب صلاة الظُّهر والعصر، والَّذين جحدوا رجم الزَّاني المحصن الحرِّ من أهل الإسلام، وأوجبوا على الحائض الصَّلاة في أيام حيضها، ونحو ذلك من الفرائض، فإنَّهم عندي بما دانوا به من ذلك

مرقةٌ مِن الإسلام، خرجوا على إمام المسلمين، أولم يخرجوا عليه، إذا دانوا بذلك بعد نقل الحُجَّة لهم عن طريق الجماعة الَّتي لا يجوزُ في خبرها الخطأ، ولا السَّهو ولا الكذب».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

وهذه قاعدة من جحد ما أوجب اللَّه، أو جحد ما حرَّم اللَّه، مع إقامة الدَّليل يكفر، فجحد الصَّلاة أو جحد وجوب الصَّوم، أو جحد إفطار الحائض في حال حيضها، وأن ليس لها صوم أو ما أشبه ذلك، يُقام عليه الحُجَّة، فإذا جحد ما أوجب اللَّه، وقال: الصَّلاة غير واجبة أو الزَّكاة غير واجبة، أو جحد ما حرَّم اللَّه من الزِّنا وغيره، وهو جاهل يعلم، فإذا أَصَرَّ كفر، نسأل اللَّه العافيَّة.

- سـؤال: هل الحائض تقضي الصلاة، وقد قال بهذا بعض العلماء؟

- **الجـواب: لا، ليس بشيء، أجمع العلماء على أنَّها لا تصلي، وليس عليها قضاء، وليس لها الصوم، ولكن تقضي الصوم.**

قال الإمام أبو جعفر رحمه الله:

«وعلى إمام المسلمين استتابتهم ممَّا أظهروا أنَّهم يدينون به بعد أن يظهروا الدِّيانة به والدعاء إليه، فمن تاب منهم خلَّى سبيله، ومن لم يتب من ذلك منهم قتله على الرِّدَّة؛ لأنَّ من دان بذلك فهو لدين الله ـ الَّذي أمر به عباده بما لا نعذر بالجهل به ناشئًا نشأ في أرض الإسلام ـ جاحدٌ.

ومَن جحدَ من فرائض اللَّه عز وجل شيئًا بعد قيام الحُجَّة عليه به فهو من ملة الإسلام خارج».

قال سماحته: نسأل اللَّه العافيَّة.

(القول في الاختلاف الثَّاني)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ كان الاختلاف الآخر الَّذي حدث في منتحلي الإسلام بعد الَّذي ذكرتُ من الاختلاف في أمر الإمارة، الاختلاف في الحُجَّة الَّتي هي لِلَّهِ حُجَّةً على خلقه فيما لا يدرك عِلمه إلَّا سماعًا، ولا يدرك استدلالًا ولا استنباطًا.

فقال بعضهم: لا يدرى علم شيءٍ مِن ذلك إلَّا سماعًا من اللَّهِ تبارك وتعالى عَمَّا قالوا من ذلك علوًّا كبيرًا.

فزعموا أنَّ الأرض لا تخلُو منه، غير أنَّه يظهر لخلقه في صورٍ مُختلفة، في كلِّ زمانٍ في صُورةٍ غير الصَّورة الَّتي ظهر بها في الزَّمان الَّذي قبله، وفي الزَّمان الَّذي بعده.

وهذا قولٌ يذكر عن عبداللَّهِ بن سبأ وأصحابٍ له تبعوه على ذلك فقالوا لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنت أنت، فقال لهم عليٌّ ـ رضي اللَّهُ تعالى عنه ـ: من أنا؟ قالوا: أنت رَبّهُم، فقتلهم ـ رضوان اللَّه عليه ـ، ثُمَّ حرَّقهم بالنَّار.

وقد بقي في غمار المسلمين ممَّن ينتحل هذا المذهب خلقٌ كثير».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

يعني: أصحاب وحدة الوجود، نسأل اللَّهِ العافيَّة، وقد يحتمل أن مراده من الرَّافضة، والأقرب أنَّه أراد من الرافضة نسأل اللَّهِ العافية.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ من ذلك إلَّا من واسطةٍ بين اللَّه وبين خلقه، زعموا أنَّه مِن القديم مكان وزير الملك مِن الملك، وقد استكفاه الأمور كلَّها فكفاه إيَّاها.

وقال آخرون: لا يدرك علم ذلك إلَّا من رسول اللَّه ﷺ إلى خلقه، لا تخلو الأرض منه، وقالوا: لن يموت منهم أحدٌ حتَّى يخلفه آخر.

وقال آخرون: لا يدرك علم ذلك إلَّا مِن وصي لرَّسول اللَّهِ ﷺ، أو من وصيٍّ قالوا: وذلك كذلك إلى قيام السَّاعة.

قال أبو جعفر: وكلُّ هذه الأقوال عندنا ضلالٌ وخُروجٌ من الملَّة، وقد بيَّنا فساد كُلِّ ما قالوا واعتلُّوا به لمذاهبهم في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

والمعنى أنَّهُ كلّه باطل، وأنَّ اللَّه ختم المرسلين بمحمَّدٍ ﷺ، وأنَّ شريعته كاملة القرآن والسُّنَّة، فليس هناك وَصِيٌّ يشرِّع للنَّاس، لا علي ولا غيره، وليس هناك رُسل بعد محمَّد ﷺ، ولا أوصياء، بل كلّ ذلك يرجع إلى كتاب اللَّه، وسنَّة رسول اللَّه ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النِّساء: ٥٩] قد أحسن المؤلف في بيان بطلان هذه المذاهب الخبيثة الباطلة.

قال الإمام أبو جعفر رحمه الله:

«وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ من ذلك إلَّا ضرورةً، ثُمَّ اختلفوا في الأسباب الَّتي تضطر القلوب إلى علمه بما يطول بحكايته الكتاب.

وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ من ذلك إلَّا اكتسابًا.

قالوا: وإذا كان ذلك كذلك علم أنَّ الَّذي يُكتب مِن ذلك هو ما

جرت به عاداتُ الخلق بينهم، ولم يزلْ عليه نشوءهم وفطرهم، وذلك الخبر المُستفيض الَّذي لم تزلْ العاداتُ بالسُّكون إليه جاريةٌ، وبالطمأنينة إليه ماضيَّةٌ مُضيَّها بأنَّ النيران مُحرقةٌ والثَّلج مبرِّد

قالوا: وكُلُّ مُدَّعٍ ادَّعى أنَّ ما لا تُدرك حقيقة علمه إلَّا سماعًا، تدرك حقيقته وصحته بغير ذلك، فقد ادَّعى خِلاف الجاري من العادات وغَير المعروف في الفطر، كالمُدَّعي نارًا غير مُسخنةٍ، وثلجًا غير مبرِّدٍ، فمُدَّعي غير الَّذي جَرت به العاداتُ وغير المعروف في الفطرة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لأنَّها أقوال وداعا باطلة، كلّ هذه الأقوال باطلة، وأنَّ هذه الأمور كُلُّها مخالفة لما بيَّنه اللَّه في كتابه وبيَّنه رسوله ﷺ، الواجب هو الأخذ بالكتاب والسُّنَّة وما دَلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، فمن ادَّعى خلاف ذلك فهو بمثابة من يدعي أنَّ هناك نارًا غير مسخنة، وهناك ثلجًا غير مبرد، خلاف مكابرة للمعقول مكابرة للمنقول.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وهذا القول أولى الأقوال عندنا بالصّحة، وقد بيَّنَّا العلة الموجبة لصِحَّته في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذ الموضع.

فأمَّا خبرُ الواحد العَدلِ، فإنَّه معنىً مُخالفٌ هذا النَّوع، وقد بيَّنَّاه في موضعه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

خبر العدل حُجَّة، إذا ثبت، حُجَّةٌ لما يرد عن الرَّسول ﷺ، وعن الأمور الأخرى.

(القول في الاختلاف الثَّالث)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثَّالث بعد ذلك: الاختلاف في أفعال الخلق.

فقالت فرقةٌ ممن ينتحل جملة الإسلام: ليس لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ في أفعال خلقه صُنعٌ غير المعرفة الَّتي أعطاها للفعل، كما أعطاهم الجوارح الَّتي بها يعملون، ثُمَّ أمرهم ونهاهم، فمن شاء منهم أطاع فله الثَّواب، ومن عصى فله العقاب.

قالوا: فلو كان للَّه ـ جلَّ ثناؤه ـ صنعٌ في أفعال الخَلق غير الَّذي قلنا، بطل الثَّواب والعقاب، وهذا قول القدريَّة.

وقال آخرون ـ منهم جهم بن صفوان وأصحابه ـ: ليس للعباد في أفعالهم وأعمالهم صُنعٌ، وإنَّما يُضاف إليهم ذلك كما تُضاف حركة الشَّجرة إذا حرَّكتها الرِّيح إلى الشَّجرة، وليست لها حركةٌ وإنَّما حرَّكتها الرِّيح، وكما يُضاف طلوع الشَّمس إلى الشَّمس وليس لها فعلٌ، وإنَّما أطلعها اللَّه، وكذهاب الحجر إذا رُمي به وليس له عملٌ، وإنَّما ذهب بدفع دافعٍ.

وقالوا: لو جاز أن يكون فاعلٌ غير اللَّهِ جاز أن يكون خالقٌ غيره. وقالوا: لا ثواب ولا عقاب، وإنَّما هما طينتان خُلقتا إحداهُما للنَّار وأخرى للجنَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقول ليس للعباد في أفعالهم صنع هذا من أبطل الباطل، قول الجهميَّة المجبرة، والمعتزلة نفاة القدر، كلُّها أقوال باطلة، إنَّما

الصَّواب هو قول أهل السُّنَّة والجماعة: أنَّ اللَّهَ خلق الأشياء وقدَّرها وعلمها وأحصاها، وأعطى العباد مشيئة واختيارًا وجعل لهم فعلًا واختيارًا، يختار الخير ويختار الشَّر، ويعرف هذا ويعرف هذا؛ ولهذا قال جلّ وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [النُّور: ٣٠] ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصَّف: ٣] ﴿خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٣] ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ﴾ [التّوبَة: ١٠٥] فجعل لهم أعمالًا وأفعالًا، وإرادةً فهو سبحانه وتعالى سبق في عِلمه ما قدَّره وقضاه ـ جلَّ وعلا ـ، ولكنَّه أعطاهم أعمالًا وأعطاهم اختيارًا، وأمرهم ونهاهم ـ جلَّ وعلا ـ.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال آخرون ـ وهم جمهور أهل الإثبات وعامَّة العلماء والمُتفقِّهة من المتقدمين والمتأخرين ـ إنَّ اللَّهَ تعالى ذكره وفق أهل الإيمان للإيمان، وأهل الطَّاعة للطَّاعة، وخذل أهل الكفر والمعاصي، فكفروا بربِّهم، وعصوا أمره.

قالوا: فالطَّاعة والمعصية من العباد بسبب من اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ وهي توفيقه للمؤمنين، وباختيارٍ من العبد له.

قالوا: ولو كان القولُ كما قالت القدريَّة، الَّذين زعموا أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ قد فوَّض إلى خلقه الأمرَ، فهم يفعلون ما شاءوا، لبطلت حاجة الخلق إلى اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ في أمر دينه، وارتفعت الرَّغبة إليه في معونته إيَّاهم على طاعته.

قالوا: وفي رغبة المؤمنين في كلِّ وقتٍ أن يعينهم على طاعته ويوفِّقهم ويُسددهم، ما يدلُّ على فساد ما قالوا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولولا أنَّه سبحانه فعَّال لما يريد وعالم مجيب لما كان هناك فائدة في الدُّعاء والطَّاعات، فهو سبحانه يُعينهم ويوفِّقهم ويُثيبهم على طاعاتهم، ويُعاقب من عصى منهم وخالف أمره؛ لأنَّه عصى بفعله، وخالف بفعله الَّذي له فيه قدرة، وله فيه اختيار.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قالوا: ولو كان القولُ كما قالوا مِن أنَّ من أعطي معونة على الإيمان، فقد أُعطيها قوةٌّ على الكُفر، وجب أن لا يكون للَّه ـ جلَّ ثناؤه ـ خَلقٌ هو أقوى على الإيمان والطَّاعة مِن إبليس، وذلك أنَّه لا أحد مِن خلق اللَّهِ يُطيق من الشَّر، ومن معصية اللَّهِ ما يُطيقُهُ.

قالوا: وكان واجبًا أن يكون إبليسُ أقدرَ الخلقِ على أن يكونَ أقرَبهم إلى اللَّهِ وأفضلهم عنده منزلة.

قالوا: وأُخرى أنَّ القوَّة على الطَّاعة لو كانت قوةٌّ على المعصية، والقوة على الكُفر قوةٌّ على الإيمان؛ لوجب أن يُوجد الكفر والإيمان معًا في جسمٍ واحدٍ، في حالٍ واحدةٍ؛ لأنَّ السَّبب إذا وجد وجب أن يكونَ مُسببَّه موجودًا معه، كالنَّار إذا وجدت وجب وجود الإسخان مع وجودها، وكالثَّلج إذا وُجد وجب التَّبريد معه.

قالوا: فإن كانت القُوَّة جائزًا وُجودها وعدم أحدهما، كاليد الَّتي قد تُوجد وهي لا متحركة ولا ساكنة لِعجز محلّها، فقد يَجب أن يكون جائزًا وُجود القُدرة على الطَّاعة والمَعصية، والعَجز عنهما في حالٍ واحدةٍ، في جسمٍ واحدٍ.

قالوا: ففي استحالةِ اجتماع العَجز والقدرةِ في حالٍ واحدةٍ، في

جسمٍ واحدٍ، الدَّليل الواضحُ على اختلاف حكم القدرة في الجوارح لِلفعلٍ والجوارح، والقُدرةُ لِلعملٍ سببٌ وليس كذلك الجوارح.

قالوا: وإذا كانت القدرة للفعل سببًا وجب وُجود مُسببَّهُ معه.

قالوا: وإذا كان ذلك كذلك، وكان محالًا اجتماع الكفر والإيمان في جسمٍ واحدٍ، في حالٍ واحدةٍ، عُلم أن القدرة على الطَّاعة غير القدرة على المعصية، وأنَّ الَّذي تعمل به الطَّاعة فيوصل به إليها من الأسباب غير الَّذي تعمل به المعصية فيوصل به إليها من الأسباب.

وصحَّ بذلك فساد قول مَن زعم أنَّ اللَّهَ ـ عزَّ ذكره ـ قد فوَّض إلى خلقه الأمر، فَهم يعملون ما شاءوا مِن طَاعةٍ ومَعصيةٍ، وإيمانٍ وكُفرٍ، وليس لِلَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ في شيءٍ من أعمالهم صنعٌ.

قالوا: فإذا فسد قول القدريَّة الَّذي وصفنا قولَهم؛ فقول جهمٍ وأصحابه الَّذين زعموا أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ اضطرَّ عباده إلى الكفر وإلى الإيمان، وإلى شَتمه والفرية، وأنَّه ليس للعبَاد في أفعالهم صُنعٌ أبطلُ وأفسدُ.

قالوا: وذلك أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ أَمَرَ ونَهَى، وَوَعَدَ الثَّواب على طاعته، وأوعد العقاب والعذاب على معصيته، فقال في غير موضع من كتابه إذْ ذكر ما فعلَ بأهل طاعته وولايته من أهل كرامته لهم: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعۡمَلُونَ﴾ [السَّجدَة: ١٧]، وإذْ ذكر ما فعل بأهل معصيته وعداوته من عِقابه إيَّاهم: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكۡسِبُونَ﴾ [التّوبَة: ٨٢].

قالوا: فلو كانت الأفعال كلَّها لِلَّهِ لا صُنعَ للعباد فيها، لكان لا معنى للأمر والنَّهي؛ لأنَّ الآمر يأمر غيره لا نفسه، وإذا أمر غيره فإنَّما يأمره ليُطيعه فيما أمره، وكذلك نهيه إيَّاه إذا نهاه.

قالوا: فهذا أمر اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ ونهى في قولنا وقول جهم وأصحابه؛ فأثاب وعاقب، فلن يخلوا من أن يكون أمر نفسه ونهاها، وأمر عبده ونهاه.

قالوا: ومن المحال أن يكون أمر نفسه ونهاها عندنا وعندهم، فالواجب أن يكون أمر غير نفسه ونهى غيرها.

قالوا: وإذ كان ذلك كذلك فلن يخلو من أن يكون أمر ليطاع أو لا يطاع، وإن كان أمر ليطاع فمعلومٌ أن الطَّاعة فعل المطيع والمعصية فعل العاصي، وأنَّ فِعل اللَّه وخلقه الَّذي ليس بكسبٍ للعبد لا طاعةً ولا معصيةً، كما خلقُه السَّموات والأرض ليس بطاعةٍ ولا معصيةٍ؛ لأنَّ ذلك ليس بكسبٍ لأحدٍ، وأنَّه ليس فوق اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ أحدٌ يأمره وينهاه، فيكون فعله طاعةً أو معصيةً.

فالطَّاعة إنَّما هي الفعلُ الَّذي بحذائه أمرٌ، والمعصية كذلك.

فإن كان أمرَ لا ليُطاع، فقد زالت المآثم عن الكفرة، واللائمة عن العُصاة؛ فارتفع الثَّواب والعقاب، إذْ كان الثَّواب ثوابًا على طاعته والعقاب عقابًا على معصيته».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمقصود: من هذا: إبطال قول الجهمية والمعتزلة، وأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ وعلا ـ أعطى العباد اختيارًا وفعلًا وإرادة وبصيرة، فمن أطاع فله الجنَّة والثَّواب، ومن عصى فله النَّار، وهو سبحانه وتعالى قادر على كلِّ شيء، يهدي من يشاء ويوفق من يشاء ويخذل من يشاء، وهم عبيده يفعلون ويختارون، فمن وفَّقه اللَّه وشرح صدره للخير فعل الخيرات، ومن كان بضد ذلك فعل الشُّرور، فهو مأجور على فعله الاختياري آثم

على فعله المنكر؛ لأنَّ له اختيارًا وله إرادة، واللّٰه أعطاه اختيارًا وأعطاه إرادة يفعل هذا، وهذا، سبحانه وتعالى.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قالوا: وفساد هذا القول أوضح من أن يحتاج إلى الإكثار في الإبانة عن جهل قائله.

فإذا كان فساد قول القدريَّة القائلين بالتَّفويض، وخطأ قول جهم وأصحابه القائلين بالإجبار، صحَّ قول القائلين من أهل الإثبات بالذي استشهدنا من الدَّلالة.

وهذا القولُ ـ أعني: قول أهل الإثبات المُخالفين القدريَّة والجهميَّة ـ هو الحقَّ عِندنا، والصَّوابُ: لدينا للعلل الَّتي ذكرناها».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة، قول الرَّسل وأتباعهم عليهم السَّلام.



(القول في الاختلاف الرَّابع)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ كان الاختلاف الرَّابع الَّذي حدث بعد هذا الاختلاف الثَّالث الَّذي ذكرناه، وذلك اختلافهم في الكبائر.

فقال بعضهم: هم كُفَّار، وهو قول الخوارج.

وقال بعضهم: ليسوا بالكُفَّار الَّذين تحلُّ دماؤُهم وأموالُهم، ولكنَّهم كُفَّار نِعمةٍ، وهم مُنافقون؛ لأنَّ لهم حكم المؤمنين.

وقال آخرون: ليسوا بمؤمنين ولا كُفَّار، ولكنَّهم فَسقةٌ أعداء اللَّه، ويُوارِثُون في الدُّنيا المسلمين ويناكحونهم، ويحكم لهم بحكم الإسلام، غير أَنَّهم من أهل النَّار مخلدون فيها، وهذا قول المعتزلة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذه أقوال باطلة، قول الخوارج أنَّهم كُفَّار وعصاة، وقول المعتزلة أنَّهم مسلمون في الحكم؛ ولكن يخلدون في النَّار، كلَّ هذه أقوال باطلة، وقول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّهم مسلمون عصاة ناقصوا الإيمان، ضعفاء الإيمان، وليسوا بكُفَّار، ولا يخلدون في النَّار لو دخلوها؛ بل هم تحت مشيئة اللَّهِ، فإذا مات على الزِّنا أو شرب الخمر أو العقوق للوالدين أو الرِّبا، فإنَّه يكون مُعرضًا للوعيد، وعلى خطر من دخول النَّار؛ ولكن ليس بكافر، وليس بمخلد في النَّار إذا دخلها خلافًا للخوارج والمعتزلة، فقول الخوارج بتكفير العصاة، وقول المعتزلة بأنَّهم مخلدون في النَّار، كلّها أقوال باطلة، كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكُلُّ أهل هذه المقالات الثَّلاث الَّتي وصفنا صِفَةَ قائليها يزعمون أنَّ أهل الكبائر من أهل التَّوحيد مُخلدون في النَّار لا يخرجون منها.

وقال آخرون: أهلُ الكبائر من أهل التَّوحيد الَّذين وحَّدوا وصدَّقوا رسول اللَّهِ ﷺ، وأقرُّوا بشرائع الإسلام مُؤمنون بإيمان جبريلَ وميكائيلَ، وهم من أهل الجنَّة، وقالوا: لا يضرهم مع الإيمان ذنبٌ، صغيرةً كانت أو كبيرةً، كما لا ينفع مع الشِّرك عملٌ.

قالوا: والوعيد إنَّما هو لأهل الكفر باللَّهِ، المكذِّبين بما جاء به رسوله ﷺ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا قول المرجئة، وهو قول باطل أيضًا، قول المرجئة.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال آخرون: هم مؤمنون غير أنَّهم لمَّا ركبوا من معاصي اللَّهِ فاجترحوا الذُّنوب في مشيئة اللَّهِ إنْ شاء عفا عنهم بفضله، فأدخلهم الجنَّة، وإن شاء عاقبهم بذنوبهم، فإنَّه يُعاقبهم بقدر الذَّنب، ثُمَّ يُخرجهم من النَّار بعد التَّمحيص فيدخلهم الجنَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو أنَّ العصاة إذا ماتوا على معاصيهم فهم تحت المشيئة إن شاء اللَّه غفر لهم لتوبتهم، أو لأعمالهم الطيِّبة، وإن شاء عذبهم على قدر الجرائم الَّتي كانوا ماتوا عليها، ثُمَّ بعد التَّطهير يدخلهم اللَّهَ الجنَّة ولا يدخلون في النَّار.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قالوا: ولا يجوزُ في عدله أن يُعاقبَ عبدَه على ذُنوبه، ولا يُجازيه على طاعته إيّاه.

قالوا: بل الَّذي هو أولى به الأخذُ بالصَّفح والعفو عن الجُرم.

قالوا: فإن هو لم يصفحْ عن الجُرم وعاقبَ عليه، فغيرُ جائزٍ أن لا يُثيب على الطَّاعة؛ لأنَّ ترك الثَّواب على الطَّاعة مع العقاب على المعصية جورٌ.

قالوا: واللَّهُ عدلٌ لا يجور، وليس ذلك من صفته.

وقال آخرون فيهم: هم مسلمون وليسوا بمؤمنين؛ لأن المؤمن هو الوليُّ المطيعُ لِلَّهِ.

قالوا: وقول القائل: فلانٌ مؤمنٌ، مدحٌ منه لمن وصفه.

قالوا: والفاسق مذمومٌ غير ممدوحٍ، عدو اللَّهِ لا وليّ له.

قالوا: فغير جائزٍ أن يوصف أعداء اللَّهِ بصفة أوليائه، أو أولياؤه بصفة أعدائه.

قالوا: فاسمه الَّذي هو اسمه الفاسق الخبيث الرَّديء لا المؤمن.

قالوا: وتسميته مُسلمًا باستسلامه لحكم اللَّهِ الَّذي جعله حُكمًا له ولأمثاله من النَّاس.

قال أبو جعفر: والَّذي نقول: معنى ذلك أنَّهم مؤمنون باللَّهِ ورسوله، ولا نقول: هم مؤمنون بالإطلاق؛ لعلل سنذكرها بعد.

ونقول: هم مسلمون بالإطلاق؛ لأنَّ الإسلام اسمٌ للخضوع والإذعان، فكل مذعنٍ لحكم الإسلام ممَّن وَحَّدَ اللَّهَ وصدَّق رسوله ﷺ بما جاء به من عنده، فهو مسلمٌ.

ونقول: هم مُسلمون فسقةٌ عُصاةٌ لِلَّهِ ولرسوله، ولا ننزلهم جنَّةً ولا نارًا؛ ولكن نقول كما قال اللَّهُ تعالى ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النِّسَاء: ٤٨] فنقول: هم في مشية اللَّه تعالى ذكره، إن شاء أن يُعذبهم عذَّبهم وأدخلهم النَّار بذنوبهم، وإن شاء عفا عنهم بفضله ورحمته فأدخلهم الجنَّة، غير أنَّه إن أدخلهم النَّار فعاقبهم بها لم يخلدهم فيها؛ ولكن يعاقبهم فيها بقدر إجرامهم، ثُمَّ يخرجهم بعد عقوبته إيَّاهم بقدر ما استحقوا فيدخلهم الجنَّة».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّهم تحت المشيئة، إن شاء اللَّهُ عذَّبهم، وإن شاء غفر لهم، وإذا عذَّبهم فلا يخلدون، وإذا عذَّبهم بالنَّار على قدر معاصيهم، ثُمَّ يخرجهم اللَّهُ من النَّار إلى الجنَّة، بعد التَّطهير والتَّمحيص، وكان اللَّائق بالمؤلف أن يقول: هذا قول أصحاب النَّبِيّ ﷺ وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة، كان عليه أن يصرح بهذا، ولعله يأتي.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ ثناؤه ـ وعد على الطَّاعة الثَّواب، وأوعدَ على المعصية العقاب، ووعد أن يمحو بالحسنة السيِّئة ما لم تكن السَّيِّئة شركًا.

فإذا كان ذلك كذلك فغيرُ جائز أن يبطل بعقاب عبدٍ على معصيته إيَّاه ثوابه على طاعته؛ لأن ذلك محوٌ بالسَّيِّئة الحسنة لا بالحسنة السَّيِّئة،

وذلك خلاف الوعد الَّذي وعد عباده، وغير الَّذي هو به موصوفٌ من العدل، والفضل، والعفو عن الجُرم.

والعدل: العقاب على الجرم، والثَّواب على الطَّاعة.

فأمَّا المؤاخذة على الذَّنب، وترك الثَّواب والجزاء على الطَّاعة، فلا عدل ولا فضل، وليس من صفته أن يكون خارجًا من إحدى هاتين الصِّفتين.

وبعد: فإنَّ الأخبار المروية عن رسول اللَّه ﷺ متظاهرةٌ بنقل من يمتنع في نقله الخطأ والسهو والكذب، ويوجب نقله العلم، أنَّه ذكر أنَّ اللَّهَ جلَّ ثناؤه «**يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ قَوْمًا بَعْدَ مَا امْتُحِشُوا وَصَارُوا حُمَمًا**»[(١)]؛ بذنوب كانوا أصابوها في الدُّنيا ثُمَّ يدخلهم الجنَّة.

وأنه ﷺ قال: «**شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِن أُمَّتِي**»[(٢)]، وأنَّه ـ عليه السَّلام ـ يشفع لأمِّته إلى ربِّه ﷻ ذكره.

فيقال: أخرج منها منهم «**مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**» في نظائر لما ذكرنا من الأخبار الَّتي إن لم تثبت صحَّتها لم يصح عنه خبرٌ ﷺ».

❊ ❊ ❊

---

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المتفق على صحته وتمامه: «**فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ، كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ـ أَوْ قَالَ ـ حَمِيَّةِ السَّيْلِ**» أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال برقم (٢٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار برقم (١٨٣).

(٢) جزء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه أبو داود في كتاب السُّنَّة، باب في الشفاعة برقم (٤٧٣٩)، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول ﷺ، باب شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي برقم (٢٤٣٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(القول في الاختلاف الخامس)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم كان الاختلاف الخامس، وهو الاختلاف فيمن يستحقُّ أن يُسمَّى مؤمنًا، وهل يجوز أن يُسمَّى أحدٌ مؤمنًا على الإطلاق، أم ذلك غير جائزٍ إلَّا موصولًا بمشيئة اللَّه جل ثناؤه؟

فقال بعضهم: الإيمان معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللِّسان، وعملٌ بالجوارح، فمن أتى بمعنيين من هذه المعاني الثَّلاثة ولم يأت بالثَّالث فغير جائزٍ أن يقال: إنَّه مؤمنٌ، ولكن يقال له: إن كان اللَّذان أتى بهما المعرفة بالقلب، والإقرار باللِّسان، وهو في العمل مفرطٌ فمسلمٌ.

وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إذا كان كذلك فإننا نقول: هو مؤمنٌ باللَّهِ ورسوله، ولا نقول: هو مؤمنٌ على الإطلاق.

وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إذا كان كذلك فإنه يقال له: مسلمٌ، ولا يقال له مؤمنٌ إلَّا مُقيَّدًا بالاستثناء، فيقال: هو مؤمنٌ إن شاء اللَّه.

وقال آخرون: الإيمان معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللِّسان، وليس العمل من الإيمان في شيءٍ؛ لأنَّ الإيمان في كلام العرب التَّصديق.

قالوا: والعامل لا يقال له مُصدِّقٌ، وإنَّما التَّصديق بالقلب واللِّسان.

قال: فمتى صدَّق بقلبه ولسانه، فهو مؤمنٌ مسلمٌ.

وقال آخرون: الإيمان المعرفة بالقلب، فمن عرف اللَّهَ بقلبه، وإن جَحده بلسانه، وفرط في الشَّرائع، فهو مؤمنٌ.

وقال آخرون: الإيمان نفسه التَّصديق باللِّسان، والإقرار بدون المعرفة، والعمل.

قالوا: لأنَّ ذلك هو المعروف في كلام العرب.

قالوا: وبعد، فإنَّ معرفة اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ ليس بكَسبٍ للعبدِ فيكون من معاني الإيمان، والعملُ من فرائض اللَّهِ التي شرعها لعباده وليس ذلك بتوحيد أيضًا.

قالوا: وإيمانٌ بلا كسب العبد من العمل الَّذي هو توحيدُ اللَّهِ تعالى ذكره، وإقرارٌ منه بوحدانيته ونُبوة رسوله ﷺ وما جاء به من شرائع دينه.

قالوا: فمتى أتى بذلك فهو مؤمنٌ لاشكَّ فيه.

قال الإمام أبو جعفر: والصَّوابُ من القول في ذلك عندنا أنَّ الإيمان اسمٌ للتَّصديق كما قالته العرب، وجاء به كتاب اللَّهُ ـ تعالى ذكره ـ خبرًا عن إخوة يوسف من قِيلهم لأبيهم يعقوبَ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يُوسُف: ١٧] بمعنى: ما أنت بمصدِّق لنا على قِيلنا.

غير أنَّ المعنى الَّذي يستحقُّ به اسم مؤمن بالإطلاق، هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداء جميع فرائض اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ من معرفةٍ وإقرارٍ وعملٍ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة قول وعمل، اعتقاد بالقلب، ونطق باللِّسان وعمل بالجوارح، هذا هو المؤمن الكامل الَّذي يؤدي ما أوجب اللَّه بقلبه ولسانه وعمله، وهذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة، فإذا أخلَّ بواجب أو ارتكب معصية صار ناقص الإيمان، ضعيف الإيمان إذا كان أصل الإيمان ثابتًا، موحدًا لِلَّهِ ومؤمنًا برسوله ﷺ مجتنبًا لما يوجب الكفر، فإذا فعل شيئًا من المعاصي صار ناقصًا في إيمانه ووقع ضعفًا في إيمانه بسبب ما وقع حُبه من المعصية، وإنَّما يكون مؤمنًا كامل

الإيمان إذا كان قد أدى الواجبات وترك المحارم.

والسَّلف يقولُون: إن شاء اللَّه، من باب التَّورع ومن باب الحيطة، يقول: إن شاء اللَّه، إمَّا لأنَّه قد يكون قصَّر في العمل، وإمَّا لمراعاة الموت لأنَّه يدري هل يموت عليه أم لا؟ فيقول: إن شاء اللَّه، والمقصود: أنَّ الإيمان يزيد بالطَّاعات وينقص بالمعاصي، فيقال: لمن أتى بالقول والعمل مؤمن، وشهد الشَّهادتين وصدَّق بقلبه وعمل بجوارحه وأدى ما أوجب اللَّه وترك ما حرم اللَّهُ، صار مؤمنًا كاملًا، فإن نقص من عمله شيء صار مؤمنًا ناقص الإيمان، أمَّا القول والقلب لابدَّ منهما.

الأسئلة

■ سـؤال: الاعتقاد عند المؤمن هل يكون بالقول أو بالعمل؟

● **الجواب: اعتقاده قول القلب، وعمله الخوف والرجاء والمحبة ونحو ذلك والتَّصديق هو القول.**

■ سـؤال: عفا اللَّه عنك ماقولك في قول المؤلف أنَّ الإيمان في لغة العرب هو مجرد التَّصديق؟

● **الجواب: هذا أصله، لكن التَّصديق يكون بالقول، ويكون بالعمل، يكون بلسانه، ويكون بعمله، تقول العرب حمل حملة صادقة، إذا جدَّ في قتال الكُفَّار، صارت الحملة الصَّادقة، فإذا عمل صار صَادقًا في قوله، فالَّذي يقول: الصَّلاة فريضة ويؤديها، هذا هو الصَّادق، وإذا قال: فريضة ولم يؤدها صار قوله ضعيفًا ليس بصادقٍ الصِّدقَ الكامل، حتَّى يعمل، وإذا قال: الزَّكاة حقٌّ، ولم يعمل صار قوله ناقصًا وإيمانه ناقصًا حتَّى يؤديها.**

■ سـؤال: على هذا يكون الإيمان في اللُّغة التَّصديق الجازم؟

● **الجواب: يكون التَّصديق بالقول ويكون بالعمل أيضًا، ويكون تصديقاً بالعمل أيضًا من حيث اللُّغة، فالَّذي يحمل على الكُفَّار حملة قويَّة يقال له صادق، والَّذي يحمل حملًا ضعيفًا وبتقهقر ليس بصادق، والَّذي يقول: إنِّي أُكرم الضَّيف، وأنَّ إكرام الضَّيف حقٌّ، ثُمَّ لا يكرمه ليس بصادق، فإذا أكرم الضَّيف صار صادقًا، أي: صادقاً بالعمل، ولو قال الضَّيف له حقٌّ، حقُّ الكرامة يجب إكرامه، ولكنه لا يكرمه، ما كان صادقًا؛ بل كان قوله ضعيفاً، يكون مُكذِّبًا لعمله، وعمله مُكذِّبٌ لقوله.**

■ سـؤال: أليس التَّصديق يقابل الكذب؟

● **الجواب: يكون بالقلب، ويكون باللِّسان، ويكون بالعمل، هذا التَّصديق في اللُّغة وفي الشَّرع.**

■ سـؤال: لكن في محض اللُّغة أليس التَّصديق يقابل بالكذب والإيمان يقابل الكفر؟

● **الجواب: نعم، والكذب يكون بالعمل أيضًا، فالَّذي يقول: إنَّ إكرام الضَّيف حقّ، ثُمَّ لا يكرمه يهينه كاذب، عمله يكذب قوله.**

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وذلك أنَّ العارف المعتقد صحة ما عرفَ من توحيد اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ وأسمائه وصفاته، مُصدِّقٌ لِلَّهِ في خبره عن وحدانيته وأسمائه وصفاته، فكذلك العارف بنبوة نبي اللَّهِ ﷺ، المعتقد صحَّة ذلك، وصحَّة ما جاء به من فرائض اللَّهِ.

وذلك أنَّ معارف القلوب عندنا اكتساب العباد وأفعالهم، وكذلك الإقرارُ باللِّسان بعد ثبوته، وكذلك العمل بفرَائض اللَّهِ الَّتي فرضها على عباده، تصديقٌ مِن العاملِ بعمله ذلك لِلَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ، ورسوله ﷺ.

كما إقراره بوجوب فرض ذلك عليه، تصديقٌ منه لِلَّهِ ورسوله بإقراره أنَّ ذلك له لازمٌ فإذًا كلُّ هذه المعاني يستحقُّ على كلِّ واحدٍ منهما على انفراده اسم الإيمان.

وكان العبدُ مأمورًا بالقيام بجميعها كما هو مأمورٌ ببعضها، وإن كانت العقوبة على تضييع بعضها أغلظُ، وفي تَضييع بعضها أخفُّ، كان بيِّنًا أنَّه غير جائز تسميةُ أحدٍ مؤمنًا ووصفه به مطلقًا مِن غيرِ وصلٍ إلَّا لمن استكمل معاني التَّصديق الَّذي هو جماع أداء جَميع فرائض اللَّهِ.

كما أنَّ العلمَ الَّذي يأتي مطلقًا هو العلم بما ينوب أمر الدِّين.

فلو أنَّ قائلًا قال لرجلٍ: عَرف منه نوعًا من العلم، وذلك كرجلٍ كان عالمًا بأحكام المواريث دون سائر عُلوم الدِّين، فذكره ذاكرٌ عند من يعتقدُ أنَّ اسم عالم لا يلزمُه بالإطلاق في أمر الدِّين إلَّا من قُلنا: إنَّه يلزمُه، فقال: فلانٌ عالمٌ بالإطلاق ولم يصله، فيقال: فلانٌ عالمٌ بالفرائض أو بأحكام المواريث، كان قد أخطأ في العبارة وأساء في المقالة؛ لأنَّه وضع اسم العموم على خاصٍّ عند من لا يعلم مراده، إن كان قائل ذلك أراد الخصوص.

وإن كان أراد العموم وهو يعلم أنَّ هذا الاسم لا يستحقُّ إلَّا ممن كان جامعًا علم جميع ما يهم أمر الدِّين فقد كذب.

وكذلك القائل لمن لم يكن جامعًا أداء جَميع فرائض اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ من معرفةٍ وإقرارٍ وعملٍ: هو مؤمنٌ، إمَّا كاذبٌ، وإمَّا مخطئٌ

في العبارة، مسيءٌ في المقالة، إذا لم يصل قيله: هو مؤمنٌ بما هو به مؤمنٌ؛ لأنَّ وصفنا مَن وصفنا بهذه الصفة، وتسميتنا إيَّاه هذه التسمية بالإطلاق إنَّما هو للمعاني الثَّلاثة الَّتي قد ذكرناها.

فمن لم يكنْ جامعًا ذلك، فإنَّما له ذلك الاسم بالخصوص؛ فغيرُ جائزٍ وصف من كان له من صفات الإيمان خاصٌّ، ومن أسمائه بعضٌ بصيغة العموم، وتسميته باسم الكُلِّ؛ ولكنَّ الواجبَ أن يصل الواصف إذا وصف بذلك أن يقول له: ـ إذا عرف وأقرَّ وفرَّط في العمل ـ هو مؤمنٌ باللَّهِ ورسوله، فإذا أقرَّ بعد المعرفة بلسانه وصدَّق وعمل، ولم تظهر منه موبقةٌ ولم تعرف منه إلَّا المحافظة على أداء الفرائض.

قيل: هو مؤمنٌ إن شاء اللَّه.

وإنَّما وصلنا تسميتنا إيَّاه بذلك بقولنا إن شاء اللَّهُ؛ لأنَّا لا ندري هل هو مؤمنٌ ضيَّع شيئًا من فرائض اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ أم لا؟ بل سكون قلوبنا إلى أنَّه لا يخلو مِن تضييع ذلك أقرب منها إلى اليقين، فإنَّه غيرُ مضيِّع شيئًا منها ولا مفرِّطٍ فلذلك مَن وصفناه بالإيمان بالمشيئة إذْ كان الاسم المطلق من أسماء الإيمان إنَّما هو الكمالُ، فمن لم يكنِ مُكملًا جَميع معانيه ـ والأغلبُ عندنا أنَّه لا يُكمِّلها أحدٌ ـ لم يكن مستحقًّا اسم ذلك بالإطلاق والعموم الَّذي هو اسم الكمال؛ لأنَّ النَّاقص غيرُ جائزٍ تسميته بالكمال، ولا البعضُ باسم التَّام، ولا الجزء باسم الكلِّ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذا قول أهل السُّنَّة للعموم إن شاء اللَّه لما فيه اشتراط من باب الاحتياط؛ لأنَّه لا يدري قد يكون قصَّر في بعض العمل، فيقول: إن شاء اللَّه، وبعضهم: أراد بهذا الموت إن شاء اللَّه يعني: إن شاء اللَّه

يموت على الإيمان.

الأسئلة:

- سـؤال: عفا اللَّهُ عنك هل إيجاب بعض السَّلف يوجب الاستثناء؟!
- **الجواب: لا يزكي نفسه، يقول: إن شاء اللَّه، لا يزكي نفسه؛ لأنه قد يكون عنده بعض التفريط.**

المؤلف يُلام على أنَّه لم ينسب الصَّواب لأهل السُّنَّة، كان ينبغي له أن يقول: هذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، هذا قول أصحاب النَّبِيّ ﷺ والتَّابعين، ويختار القول الصَّواب، حتَّى يكون السَّامع على بصيرة.

فالمؤلف هنا مقصر رحمه الله يتكلَّم كلامًا كثيرًا، ولكنَّه لا يعتني بإيضاح أنَّه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، ولا ينسب البدع إلى أهل البدع، بحيث يقول: هذا قول المرجئة، وهذا قول الجهمية، هذا قول المعتزلة حتَّى يُعرفوا، كما كان أبو الحسن الأشعري، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم ينسبون الأقوال إلى أهلها، فالمؤلف هنا لاينسبها إلى أهلها يأتي بأقوال مجردة، وهذا نقص واللَّه المستعان.

- سـؤال: ما قولك بمن يستثني في الإيمان، يقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه؟
- **الجواب: يعني: أرجو إن شاء اللَّهُ من باب الرَّجاء أن يُكمل إيمانه، لأنَّه يخشى النقص.**

❊ ❊ ❊

(القول في الاختلاف السَّادس)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ كان الاختلافُ السَّادس، وذلك الاختلاف في زيادة الإيمان ونقصانه.

فقال بعضهم: الإيمان يزيد وينقص، وزيادته بالطَّاعة، ونقصانه بالمعصية، قالوا: وإنَّما جازت الزِّيادة والنُّقصان عليه؛ لأنَّه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ، فالناس مُتفاضلون بالأعمال، فأكثرهم له طاعةً أكثرهم إيمانًا، وأقلُّهم طاعة أقلُّهم إيمانًا.

وقال آخرون: يزيد ولا ينقص.

وقالوا: زيادته بالفرائض، وذلك أنَّ العبدَ في أوَّل حالٍ تلزَمُه الفرائضُ، إنَّما يلزمه الإقرار بتوحيد اللَّهِ - جلَّ ثناؤه - دون غيره من الأعمال، وذلك ببلوغ نوع من أنواع الإيمان، ثُمَّ فرض الطَّهارة للصَّلاة، والغسل من جنابةٍ إن كان أجنب مثل ذلك، ثُمَّ الصَّلاة، ثُمَّ كذلك سائر الفرائض إنَّما يلزَمه كلُّ فرضٍ منها بمجيء وقته.

قالوا: وإنَّما يزاد إيمانه وفرائضه بمجيء أوقاتها ولا ينتقص.

قالوا: فلا معنى لقول القائل: الإيمان ينقص؛ لأنه لا يسقط عنه فرضٌ لزمه بعد لزومه إيَّاه وهو بالحال الَّتي لَزمه فيها إلَّا بأدائه.

قالوا: فالزيادة معروفةٌ، ولا يعرف نقصانه.

وقال آخرون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص[1].

---

(١) قال المحقق وهذا هو قول المرجئة المحضة وهم الجهمية، وهو قول باقي طوائف المرجئة من جمهور الأشاعرة والماتوريدية، وهو قول مرجئة الفقهاء من وجه .اهـ (ص ١٩٧).

وذلك أنَّ الإيمان: معرفةُ اللَّهِ وتوحيدُه والإقرارُ بذلك بعدَ المعرفةِ وبما فرض عليه من فرائضه.

قالوا: والجهلُ بذلك وجُحود شيءٍ منه كُفرٌ، فلا وجه للزِّيادة فيما لا يكون إيمانًا إلَّا بتمامه وكماله، ولا للنُّقصان فيما النقصان عنه كُفرٌ.

قالوا: فقول القائل: الإيمان يزيد وينقص كُفرٌ وجهلٌ لما وصفنا.

قال أبو جعفر: والحقُّ في ذلك عندنا أن يُقال: الإيمان يزيد وينتقص، لما وصفنا قَبلُ من أنَّه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ.

وأنَّ جَميع فرائض اللَّهِ تعالى ذكره الَّتي فرضها على عبادهِ مِن المعاني الَّتي لا يكون العبدُ مُستحقًا اسم مؤمنٍ بالإطلاق إلَّا بأدائها.

وإذا كان ذلك كذلك، وكان لاشكَّ أنَّ النَّاس مُتفاضلون في الأعمال، مُقصِّرٌ، وآخر مُقتصد مُجتهد، ومن هو أشدُّ منه اجتهادًا،كان معلومًا أنَّ المقصِّر أنقص إيمانًا من المقتصد، وأن المقتصد أزيد منه إيمانًا، وأن المجتهد أزيد إيمانًا من المُقتصد والمقصِّر، وأنَّهما أنقص منه إيمانًا؛ إذْ كان جميع فرائض اللَّهِ، كما قلنا قبل.

فكلُّ عاملٍ مُقصِّر عن الكمالِ، فلا أحد إلَّا وهو ناقصُ الإيمان غيرُ كامل؛ لأنَّه لو كَمُل لأحدٍ منهم كمالًا تجوز له الشَّهادة به، لجازت الشَّهادة له بالجنَّة؛ لأنَّ مَن أدَّى جميع فرائض اللَّهِ تعالى، فلم يبق عليه منها شيءٌ، واجتنب جميع مُعاصيه، فلم يأت منها شيئًا، ثُمَّ مات على ذلك، فلاشكَّ أنَّه من أهل الجنَّة.

ولذلك قال عبداللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه في الَّذي قيل له: إنَّه قال:

إِنِّي مِؤمنٌ أَلَّا قال: إِنِّي مِنْ أَهِلِ الجَنَّةِ[١].

لأنَّ اسم الإيمان بالإطلاق إنَّما هو للكمال.

ومن كان كاملًا كان من أهل الجنَّة،غيرَ أنَّ إيمان بعضهم أزيدُ من إيمان بعضٍ، وإيمان بعضٍ أنقصُ من إيمان بعضٍ؛ فالزّيادة فيه بزيادة العبدِ بالقيام باللَّازم له من ذلك.

قال أبو جعفر: وقد دللَّنا على خطأ قول من زعم أنَّ الإيمان: معرفةٌ وإقرارٌ دون العمل، وعلى فساد قول الزَّاعم أنَّه المعرفة دون الإقرار، والعمل، وقول الزَّاعم أنَّه الإقرار دون المعرفة والعمل،بما أغنى عن تكراره في هذا الموضع.

وفي فسادِ ذلك القولِ فساد عِلَّة الزَّاعمين أنَّه لا يجوز الزِّيادة والنُّقصان في الإيمان، وصحَّة القول الَّذي اخترناه».

تعليق سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

والمقصود: من هذا أنَّ أهل السُّنَّة يرون أنَّ الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطَّاعات وينقص بالمعاصي، ويزول بنواقض الإسلام خلافًا للمرجئة، وخلافًا لمن قال: إنَّه يزيد ولا ينقص؛ بل يزيد وينقص، فالطَّاعات تزيده والمعاصي تنقصه، وقد يزول كُليًّا إذا وجد ناقض من نواقض الإسلام، وقد لا يزول إذا كان معصية، كالغيبة كالرِّبا كالخمر كالعقوق كلّه ينَقصُ به الإيمان، وبالحجِّ والجهاد والأعمال الصَّالحة الأخرى، والصَّدقات يزداد الإيمان، ولن يزول إلَّا بناقض من نواقض الإسلام.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الإيمان والرؤيا، باب من قال أنا مؤمن (٧/ ٢١٤).

(القول في الاختلاف السَّابع في أمر القرآن)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ كان الاختلاف الحادث بعد ذلك في أمر القرآن.

فقال بعضهم: هو مخلوقٌ.

وقال آخرون: ليس بمخلوقٍ ولا خالقٍ.

وقال آخرون: لا يجوز أن يقال: هو مخلوقٌ، ولا غير مخلوق.

قال أبو جعفر: والصَّوابُ في ذلك من القول عندنا قولُ مَن قال: ليس بخالقٍ ولا مخلوقٍ؛ لأنَّ الكلام لا يجوز أن يكون كلامًا إلَّا لمتكلمٍ؟ لأنَّه ليس بجسمٍ، فيقوم بذاته قيام الأجسام بأنفسها.

فمعلومٌ إذْ كان ذلك كذلك أنَّه غير جائز أن يكون خالقًا؛ بل الواجب إذْ كان ذلك كذلك أن يكون كلامًا للخالق سبحانه، وإذْ كان كلامًا للخالق، وبطل أن يكون خالقًا، لم يكنْ أن يكون مخلوقًا؛ لأنَّه لا يقوم بذاته وأنَّه صفةٌ، والصِّفات لا تقوم بأنفسها، وإنَّما تقوم بالموصوف بها، كالألوان والطُعومِ والأراييح والشَّمِّ، لا يقوم شيءٌ من ذلك بذاته ونفسه، وإنَّما يقوم بالموصوف به.

فكذلك الكلام صفةٌ من الصِّفات لا تقوم إلَّا بالموصوف بها.

وإذْ كان ذلك كذلك صحَّ أنَّه غيرُ جائزٍ أن يكون صفةً للمخلوق والموصوف بها الخالق سبحانه؛ لأنَّه لو جاز أن يكون صفةً لمخلوقٍ والموصوف بها الخالق، جاز أن يكون كُلُّ صفةٍ لمخلوقٍ فالموصوف بها الخالق، فيكون إذْ كان المخلوق موصوفًا بالألوان والطُّعوم والأراييح والشَّمِّ والحركة والسُّكون أن يكون الموصوف بالألوان وسائر

الصِّفات الَّتي ذكرنا الخالقَ دون المخلوق، في اجتماع جَميع الموحِّدين مِن أهل القبلة وغيرهم على فَساد هذا القول ما يوضِّح فساد القولِ بأن يكون الكلام الَّذي هو موصوفٌ به ربُّ العزَّة كلامًا لغيره.

فإذا فَسد ذلك وصحَّ أنَّه كلامٌ له، وكان قد تبيَّن ما أوضحنا قَبلُ أنَّ الكلام صفةٌ لا تقوم إلَّا بالموصوف بما صحَّ أنَّه صفةٌ للخالق.

وإذْ كان ذلك كذلك صحَّ أنَّه غيره مخلوق.

ومن أبى ما قُلنا في ذلك قيل له: أخبرنا عن الكلام الَّذي وصفت أنَّ القديمَ به مُتكلمٌ مخلوقٌ، أخلقه إذْ كان عنده مخلوقًا في ذاته،أم في غيره، أم قائمًا بنفسه؟.

فإن زعم خلقه في ذاته، فقد أوجب أن تكون ذاته سبحانه محلًّا للخلق، وذلك عند الجميع كفرٌ، وإن زعم أنَّه خلقه قائمًا بنفسه.

قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا قائمًا بنفسه وطعمًا وذواقًا؟ فإن قال: لا، قيل له: فما الفرق بينك وبين من أجاز ما أبيت من قيام الألوان والطُّعوم بأنفسها، وأنكر ما أجزت من قيام الكلام بنفسه؟!.

ثُمَّ يسأل الفرق بين ذلك، ولا فرق.

وإن قال: بل خلقه قائمًا بغيره، قيل له: فخلقه قائمٌ بغيره، وهو صفةٌ له؟

فإن قال: بلى، قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا في غيره، فيكون هو المُتلونُ، كما خلق كلامًا في غيره، فكان هو المُتكلِّم به، وكذلك يخلق حركةً في غيره، فيكون هو المتحركُ بها.

فإن أبى ذلك سُئل الفرق.

وإن أجاز ذلك أوجبَ أن يكونَ ـ تعالى ذكره ـ إذا خلق حركةً في غيره فهو المُتحركُ، وإذا خلق لونًا في غيرهِ فهو المُتلَونُ به، وذلك عندنا وعندهم كُفرٌ وجهلٌ.

وفي فَساد هذه المعاني الَّتي وصفنا الدَّلالةُ الواضحةُ إذْ كان لا وَجه لخلق الأشياء إلَّا بعضُ هذه الوجوه، صحَّ أنَّ كلام اللَّهِ صفةٌ له، غير خالق ولا مخلوقٍ، وأنَّ معاني الخلق عنه منتفيَّةٌ».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّه منزَّل غير مخلوق،منه بدأ وإليه يعود، فكلام اللَّهِ ـ جلَّ وعلا ـ كرضاه، وغضبه، وعلمه، كلّها صفات له ـ جلَّ وعلا ـ غير مخلوقة، وبذاته وصفاته غير مخلوقة؛ بل هو الخالق وما سواه هو المخلوق؛ ولهذا قال السَّلف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ : «**كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ**»[١].

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده برقم (٥٥٥) (١/ ٦١)، والبيهقي من طريقه في الأسماء والصفات برقم (٥٤٣) (٢/ ٩٢).

(القول في الاختلاف الثامن في عذاب القبر)

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ كان الاختلاف بعد ذلك في ألفاظ العِبَاد بالقرآن.

وقد بيَّنا ذلك فيما مضى من كتابنا هذا.

واختلف في عذَاب القبرِ، هل يُعذب اللَّهُ تعالى أحدًا في قبرِهِ، أو يُنعِّمه فيه؟

فقال قومٌ: جائزٌ أن يكون اللَّهُ - جلَّ ذكره - يُعذِّب في القبرِ مَن شاء من أعدائه وأهل معصيته.

وقال آخرون: بل ذلك كائنٌ لا محالة؛ لتواتر الأخبار عن رسول اللَّهِ ﷺ بأنَّ اللَّهَ - جلَّ جلاله - يُعذِّب قومًا في قبورهم بعد مماتهم.

وقال آخرون: ذلك من المُحال ومن القول الخطأُ، وذلك أنَّ الميِّت قد فارقه الرُّوح، وزايلته المعرفة، فلو كان يألم وَيَنعم لكان حيًّا لا ميتًا.

والفرقُ بين الحيِّ والميِّت الحسُّ، فمن كان يحسُّ الأشياء، فهو حيٌّ، ومن كان لا يُحسُّها فهو ميِّتٌ.

قالوا: ومحالٌ اجتماع الحسِّ وفقد الحِّس في جسمٍ واحدٍ، فلذلك كان عندهم محالًا أن يُعذب الميِّت في قبره.

قال أبو جعفر: والحقُّ في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول اللَّهِ ﷺ أنه قال: «**اسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَإِنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَقٌّ**»[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا (٦/ ٨١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٥٥) رجاله رجال الصحيح وقال شعيب إسناده صحيح على شرط الشيخين (٤١/ ٦٧).

وَيُقال لمن أنكر ذلك: أتجيزون أن يحدث اللَّه حياةً في جسمٍ ويعدمه الحسَّ؟.

فإن أنكروا ذلك قيل لهم: وما المعنى الَّذي دعاكم إلى الإنكار لذلك؟

فإن زعموا أنَّ الَّذي دعَاهم إلى ذلك هو أنَّ الحياة عِلَّةٌ للحسِّ وسببٌ له، وغير جائزٍ أن يُوجد سبب شيءٍ ويعدم مسبّبه.

وأوجبوا أن يكون المُبرسمُ والمُغمى عليه يحسَّان الآلام في حال زوال أفهامهما.

فَيُقال لهم: أتنكرون جواز فقد الآلام واللَّذات مع وجود الحياة؟

فإن أنكروا جواز ذلك.

وقالوا: لا يكون حيٌّ إلَّا من يألم ويلذ.

قلنا لهم: أفتحيلون أن يكون حيًّا لا مطيعًا أو عاصيًا أو فاعلًا أو تاركًا؟ فإن قالوا: نعم. خرجوا من حدِّ المُناظرة لدفعهم الموجود المحسوس.

وذلك أنَّ الأطفالَ والمجانين موجودون أحياءٌ لا مطيعين ولا عاصين، وأنَّ المغمى عليه والمُبرسَم لا فاعلٌ ولا تاركٌ اختيارًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذا الَّذي قاله المؤلف: قول أهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بعذاب القبر ونعيمه، وهو محل إجماع من أهل السُّنَّة والجماعة، فالمسلم المُطيع يُنَعَّم، والعاصي على خطر، والكافر يُعذَّب، وهذا محل إجماع من أهل السُّنَّة والجماعة؛ ولهذا شرع اللَّهُ لنا في أخر الصَّلاة الدُّعاء «**اللَّهُمَّ قِنَا عَذَابَ جَهَنَّم، وَعَذَابَ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ،**

وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»[1]، ومَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، فَقَالَ: **«إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى. أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وأَمَّا الآخَرُ: كَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ»**[2] المقصود: من هذا أنَّه أمر مجمع عليه بين أهل السُّنَّة والجماعة.

■ سـؤال: منكر عذاب القبر هل يكون كافرًا يستتاب؟

● **الجواب: يستتاب، فإن تاب وإلَّا قُتل، لأنَّه مكذب للرَّسول ﷺ، وإذا كان جاهلًا يُعلَّم، وإذا أصرَّ يكفر بذلك.**

قال الإمام أبو جعفر رحمه الله:

«وإن قالوا: بل لا نُحيل ذلك ونقولُ: جائزٌ وُجود حيٍّ لا مطيعًا، ولا عاصيًا، ولا فاعلًا، ولا تاركًا، قيل لهم: فأجيزونا وجود حيٍّ لاحاسٍّ ولا مدرك كما أجزتم وُجوده لا فاعلًا ولا تاركًا.

فإن أبو سُئلوا الفرق بينهما، وإن أجازوا وُجود حيٍّ لاحاسٍّ ولا مدركٍ، قيل لهم: فإذْ كان جائزًا عندكم وجود حي لا حاسٍ ولا مدركٍ فقد جاز وجود الحياة في جسمٍ، وارتفاع الحسِّ عندكم منه.

فإذا جاز ذلك عندكم فما أنكرتم من وُجود الحسِّ في جسمٍ مع ارتفاع الحياة منه؟! وَيُسألون الفرق بين ذلك».

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر برقم (١٣٧٧)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضيع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة برقم (٥٨٨).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي اللَّه عنهما أخرجه البخاري في كتاب الجنائز،باب عذاب القبر من الغيبة والبول برقم (١٣٧٨)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه برقم (٢٩٢).

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

الميت تُعاد إليه حياته بعد الممات؛ ولكن حياةٌ برزخيةٌ، اللَّهُ أعلم بكيفيَّتها، فالميت لاتعاد إليه الحياة الدُّنيوية، تعادُ له حياة خاصة يحسُّ معها بالعذاب والنَّعيم، فالمؤمن بروحه في الجنَّة، والكافر في النَّار، قال تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ﴾ [غافر: ٤٦] يعني: وهي في البرزخ في قبره: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] يعني: يوم القيامة.

في الحديث الصَّحيح: «**أَنَّ أَرْوَاحُ الْمُؤمِنِينَ تَطِيُر وَتَسْرَحُ فِي الجَّنِة حَيْثُ شَاءَتْ، وَأَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَسْرَحُ فِي الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ فِي العَرْشِ**»(١)، فالجسد له نصيبه، لكن معظم العذاب والنَّعيم للرُّوح، والجسد له نصيبه.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

«وَيُقال لهم: أليس من قولكم: إنَّه جائزٌ وُجود الحياة في جسمٍ، وفقد العلمِ منه في حالٍ واحدةٍ؟.

فإن قالوا: نعم، قيل لهم: فما أنكرتم مِن وُجود العلم في جسمٍ مع فقد الحياة؟ وهل بينكم وبين مَن أنكرَ وُجود الحياة في جسمٍ مع

(١) حديث أرواح الشَّهداء هو الَّذي في الصَّحيح فقد أخرجه مسلم عن عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَسْرَحُ فِي الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ فِي العَرْشِ**» في كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون برقم (١٨٨٧).
أمَّا حديث أرواح المؤمنين فقد أخرجه ابن ماجه عن أم بشر وكعب بلفظ: «**إِنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ فِي طَيْرٍ خُضْرٍ تَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ**» في كتاب الجنائز، باب ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حُضر برقم (١٤٤٩).

فقد العلمِ، فأجازوا وجودَ العلم مع فقد الحياة؟.

فإن قالوا: الفرقُ بيننا وبينه أنَّا لم نجد عالمًا إلَّا حيًّا، وقد نجد حيًّا لا عالمًا.

قيل لهم: أوكلُّ ما لم تُشاهدوه أو تُعاينوه أو مثله فغيرُ جائز كونُهُ عندكم؟ فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: أفشاهدتم جسمًا حيًّا له حياةٌ لا تُفارقه الحياةُ بالاحتراق بالنَّار؟

فإن زعموا أنَّهم قد شاهدوا ذلك وعاينوه، أكذبتُهم المُشاهدة مع ادِّعائهم ما لا يخفى كَذبُهم فيه.

وإن زعموا أنَّهم لم يعاينوا ذلك ولن يشاهدوه.

قيل لهم: أَفَتِقرون بأنَّ ذلك كائنٌ، أم تُنكرونه؟ فإن زعموا أنَّهم ينكرونه خرجوا من ملَّة الإسلام بتكذيبهم مُحكم القرآن.

وذلك أنَّ اللَّهَ تعالى ذكره قال فيه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ﴾ [فَاطِر: ٣٦].

فإن قالوا: بل نُقرُّ بأنَّ ذلك كائنٌ.

قيل لهم: فما أنكرتم مِن جواز وُجود العلمِ وُحسِّ الألم واللَّذة مع فقد الحياة؟ وإن لم تكونوا شاهَدتم ولا عاينتم عالمًا ولا حاسًّا إلَّا حيًّا له حياةٌ، كما جاز عندكم وجود الحياة في جسم تحرقه النَّار، وإن لم تكونوا عاينتم جسمًا تتعاقبه الحياة مع احتراقه بالنَّار.

فإن قالوا: إنَّما أجزنا ما أجزنا من بقاء الحياة في الجسم الَّذي تحرقه النَّار في حال إحراقه النَّار، تصديقًا منَّا بخبر اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ.

قيل لهم: فصدقتم بخبر اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ بما هو ممكنٌ في العقول كونه أو بما هو غير ممكن فيها كونه؟.

فإن زعموا أنَّهم أجازوا ما هو غير ممكنٍ في العُقول كونه، زعموا أنَّ خبر اللَّهِ ﷻ بذلك تكذِّب به العُقول وترفع صحَّته، وذلك باللَّهِ كفرٌ عندنا وعندهم، ولا إِخَالُهم يقولون: ذلك».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

هذا تساهل وتنازل من المؤلف، وينبغي للمؤلف ألَّا يتنازل مع هؤلاء، هؤلاء ليسوا أهلًا بأن يبحث معهم، مَن خالف النُّصوص وكابر المعقول والمنقول ليس بأهل أن يناقش؛ بل ينبغي أن يرفض، ولا يلتفت إليه، ويبيَّن حاله للقارئ كما بين ما جاءت به السُّنَّة، وما جاء به الكتاب، ويكفي هذا في الرد عند وجود شبه المشبهين المبطلين واللَّه المستعان.

قال الإمام أبو جعفر رحمه الله:

«فإن زعموا أنَّه ـ تعالى ذكره ـ أخبر من ذلك بما تصدِّقه العُقولُ.

قيل لهم: فإذ كان خبره بذلك خبرًا يصدِّقه العَقلُ ـ وإن لم تكونوا عاينتم مِثله ـ، فأجيزوا كذلك أنَّ عذاب اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ ألمًا ولذَّةً وَعِلمًا في جسمٍ لا حياة فيه، وإن لم تكونوا عاينتم مثله فيما شاهدتم».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:

وهذا ليس بصحيح؛ بل فيه حياة، الميت تُردُّ له حياته، حياة برزخيَّة، اللَّهُ أعلم بكيفيتها يحسُّ معها بالعذاب والنَّعيم، غير حياة الدُّنيا، وغير حياة أهل الجنَّة والنَّار، فالحياة أنواع حياة في الدُّنيا،

وحياة البرزخ، وحياة الآخرة، فأكملها حياة الآخرة هي أكملها.

أمَّا حياة الدُّنيا فحياة ناقصة، وحياة البرزخ كذلك؛ لكن معها الإحساس بالعذاب والنَّعيم؛ ولكن كمال النَّعيم وكمال العذاب في الآخرة. نسأل اللَّه العافية.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ولا صحَّ بذلك عندكم خبرٌ عن اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ أو عن رسوله ﷺ، كما كان غير محال عندكم في العقل وجود الحياة في جسمٍ قد أحرقته النَّار قبل مجيء الخبر به.

وإذا كان الخبرُ قد حققَ صحَّة كون ذلك حتَّى يصحَّ به عندكم خبرٌ من اللَّهِ أو من رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام.

قال أبو جعفر: [والمسألُة[1] على من أنكر مُنكرًا ونكيرًا، ودفع صحَّة الخبر الَّذي رُوي عن رسول اللَّه ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ المَيِّتَ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نَعَالِهِمْ**»[2] يعني: نعال من حضر قبره، إذا ولَّوا مدبرين.

والخبر الَّذي روي عنه عليه السَّلام: «**أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى أَهْلِ القَلِيبِ فَنَادَاهُم بِأَسْمَائِهِم** «**يَا عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، يَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، يَا أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَام، هَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُكَلِّمُ قَوْمًا قَدْ مَاتُوا وَجَيَّفُوا؟!، فَقَالَ: «**مَا**

---

(١) ما بين المعكوفتين من بداية مسألة منكر ونكير هذه إلى نهايتها في صفحة (٩٢) أي: حتَّى مطلع القول في الاختلاف في الرَّؤية مثبة من المتن، وليس في التسجيل الصَّوتي.

(٢) أخرجه مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ المَيِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا انْصَرَفُوا**» في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنَّة والنَّار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه برقم (٢٨٧٠).

أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»[١].

وما أشبه ذلك من الأخبار الواردة عن رسول اللَّه ﷺ في الموتى، كالمسألة على من أنكر عذاب القبر سواء؛ لأنَّ علَّتهم في جميع إنكار ذلك علَّةٌ واحدةٌ، وعلَّتنا في الإيمان بجميعه والتصديق به علَّةٌ واحدةٌ؛ وهو تظاهر الأخبار عن رسول اللَّهِ ﷺ به، مع جوازه في العقل وصحَّته فيه، وذلك أنَّ الحياة معنىً، والآلام واللَّذَّات والمعلوم معانٍ غيره.

وغيرُ مُستحيلٍ وجود الحياة مع فقد هذه المعاني، ووجود هذه المعاني مع فقدِ الحياة، لا فرقَ بين ذلك.

قال أبو جعفر: قد أوضحت سَبيل الرَّشاد، وبيَّنت طريق السَّداد لمن أُيِّد بنصح نفسه، وطُلب منه السَّلامةُ منها له، والنَّجاةُ من المهالك، وترك التَّعصب للرؤساء، والغضب للكُبراء، وإعراضٌ مِنه عن تقليد الجُهَّال، وَدُعاة الضَّلال، في جَميع ما اختلفت فيه أمَّة نبيِّنا ﷺ بعده إلى يومنا هذا، وما عساها أن تَختلف فيه بعد اليوم مِن توحيد اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ وأسمائه وصفاته وعدله، ووعده ووعيده، وأحكام أهل الإجرام، والقول في أهل الآثام العظام وأسمائهم وصفاتهم.

---

(١) رواه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: تَرَكَ قَتْلَى بَدْرٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَتَاهُمْ فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: «يَا أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، يَا أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ، يَا عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، يَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا». فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا، قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ؛ وَلَكِنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُجِيبُوا**» ثُمَّ أَمَرَ بِهِمْ فَسُحِبُوا فَأُلْقُوا فِي قَلِيبِ بَدْرٍ. أخرجه في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه برقم (٢٨٧٤).

والقول في أهل الاستحقاق للإمارة والخلافة، وأحكام المرقة من الخوارج على الأئمة.

والصَّحيح من القول فيما لا يدرك علمه إلَّا حسًّا وسماعًا، وفيما لا يدرك علمه إلَّا استدلالًا، وما الَّذي لا يسع جهله من ذلك، وما الَّذي يسع جهله منه بما فيه الكفاية لمن وفق لفهمه إن شاء اللَّه][(١)]».

❊ ❊ ❊

(١) من بداية مسألة منكر ونكير في منتصف صفحة (٩٠) وإلى هذا الموضع ليس في التَّسجيل الصَّوتي، وإنما هو مثبتٌ من أصل المتن، ولعل سماحة الشيخ لم يعلق عليه أو لم يتم تسجيل تعليقه عليه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(القول في الاختلاف التَّاسع في الرُّؤية)

قال أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ: «اختلف أهل القبلة في جواز رؤية العباد صانعهم:

فقال جماعة القائلين بقول جهم: لا تجوزُ الرُّؤيةُ على اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ ومن أجاز الرُّؤية عليه فقد حَدَّه، ومن حدَّه فقد كفر.

وقال ضرار بن عمرو: الرُّؤية جائزةٌ على اللَّهِ تعالى ذكره، ولكنَّه يُرى في القيامة بحاسَّةٍ سادسة.

وقال هشامٌ وأصحابه، وأبو مالك النَّخعي، وَمُقاتل بن سُليمان: الرُّؤية على اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ جائزةٌ بالأبصار الَّتي هي أبصار العيون.

وقال جماعةٌ متصوفةٌ، ومن ذُكر ذلك عنه مثل بكر بن أخت عبدالواحد: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُرى في الدُّنيا والآخرة، وزعموا أنَّهم قد رأوه، وأنَّهم يَرونه كلَّما شاءوا، إلَّا أنَّهم زعموا أنَّه يراه أولياؤه دون أعدائه.

ومنهم من يقول: يراه الوليُّ والعدوُّ في الدُّنيا والآخرة، إلَّا أنَّ الوليَّ يثبته إذا هو رآه؛ لأنَّه يتراءى في صورةٍ إذا رآه بها عرفه، وأنَّ العدو لاثبته إذا رآه.

وقال بعض أهل الأثر: يراه المؤمنون يوم القيامة بأبصارهم، ويدركونه عيانًا، ولا يحيطون به».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا هو الحقُّ ما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر هذه الأقوال الباطلة، إلَّا على سبيل الرَّد لها، وإبطالها، فاللَّهُ ـ جلَّ وعلا ـ أخبر سُبحانه أنَّه يُرى يوم القيامة، وبيَّن أنَّ الكافرين لا يرونه، فقال جلَّ وعلا: ﴿لِّلَّذِينَ

أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] أخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّ الزيادة: النَّظر فِي وَجْهِ اللَّهِ[١]، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣] فاللَّه جلَّ وعلا أخبر أنهم ينظرونه.

أمَّا الكُفَّار فلا، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وقد تواترت الأخبار عن رسول اللَّهِ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ رُبَّنا جَلَّ وَعَلا يُرَى يَوْمَ القِيَامَة، يَرَاهُ المُؤمِنُونَ يَكْشِفُ لَهُمْ الحِجَاب، وَيَرَوْنَهُ جَلَّ وَعَلا فِي المَحْشَرِ، ثُمّ يَرَوْنهُ فِي الجَنَّةِ كَمَا يَشَاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالى، أَمَّا الكُفَّارِ فَهُمْ مَحْجُوبُون**»[٢].

هذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة، وقول أصحاب النَّبِيِّ ﷺ وأتباعهم بإحسان، وهو الحقُّ الَّذي لا ريب فيه، خلافًا للخوارج والمعتزلة والجهمية وسائر أهل البدع، فأهل السُّنَّة والجماعة مجمعون، على أنه يرى سبحانه يوم القيامة، وَيُرى سبحانه في الجنَّة، يراه المؤمنون، ويُحجب عنه الكافرون، فكان يليق بالمؤلف أن يضرب عن أقوال المبطلين صفحًا بإبطالها، ثُمَّ بيان ما هو الحق.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال آخرون منهم: يراه المؤمنون بأبصارهم ولا يدركونه».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا هو الصَّواب قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾يرونه من غير إحاطة، واللَّه أجلّ وأعظم من أن تحيط به أبصار الخلق؛ ولهذا قال

(١) أخرجه من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه الطبراني في مسند الشَّاميين برقم (٣٢٣٠).
(٢) سبق تخريجه في حديث الشفاعة.

سبحانه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعَام: ١٠٣] يعني: لا تحيط به، قال جلَّ وعلا: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٦١] فالإدراك غير الترائي، وهو يُرى جلَّ وعلا؛ لكن من غير أن تحيط به أبصار الخلق يكشف لهم الحِجاب عن وجهه الكريم، ليس بينه وبين رؤيته إلَّا كشف الحجاب.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قالوا: وإنَّما زعمنا أنَّهم لا يدركونه؛ لأنَّه قد نفى الإدراك عن نفسه بقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعَام: ١٠٣] فهذه جملة أقاويلهم.

واعتلَّ الَّذين نفوا الرُّؤية عنه بأن قالوا: إنَّ كلَّ من رأى شيئًا فلن يخلو في حال رؤيته إيَّاه من أن يكون يراه مباينًا لبصره أو ملاصقًا.

قالوا: وغيرُ جائزٍ أن يرى الرَّائي، ويُبصر المُبصر ما لاصق بَصَرَه؛ لأنَّ ذلك لو كان جائزًا لوجب أن يَرى الرَّائي عَيْنَ نفسه.

فلمَّا كان ذلك غير جائز في الدُّنيا، كان كذلك غير جائز في الآخرة؛ لأنَّ ذلك إن جاز في الآخرة، وهو غير جائز في الدُّنيا جاز أن يرى بِسمعه في الآخرةِ، ويسمع ببصَره، فإذا كان ذلك في الدُّنيا محالًا، وكان ذلك غيرُ جائزٍ، كان كذلك رؤيَّة البصر ما لاصقه في الآخرة محالًا كما كان في الدُّنيا محالًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذا غلط من المؤلف، لأنَّ ما في الآخرة لا يُرى في الدُّنيا إلَّا ما أراه اللَّهُ لعباده فقط، فالجنَّة في الآخرة والنَّار في الآخرة لا يراها

أهل الدُّنيا، وإنَّما يراها أهل الجنَّة إذا دخلوها، وأهل النَّار إذا دخلوها، فلا يستنكر أن يكون جلَّ وعلا احتجب عن عباده في الدُّنيا، ثُمَّ يُريهم نفسه في الآخرة، يُري نفسه لأولياءه المؤمنين دون غيرهم.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قالوا: وإذا فَسد ذلك لم يبق إلَّا أن يُقال: إنَّ العبدَ في الآخرة يَرى ربَّه مباينًا ببصره؛ إذْ كانت الأبصار في الدُّنيا لا ترى إلَّا ما باينها، فكذلك الواجب في الآخرة مِثلها في الدُّنيا لا ترى إلَّا ما باينها؛ وجب أن يكون العبدُ إذا رآه في الآخرة مباينًا ببصره أن يكون بينه وبينه فضاءٌ.

وإذا كان ذلك كذلك كان معلومًا أنَّ ذلك الفضاء لو كان الصانع فيه كان أعظم ممَّا مَرَّ به، وليس هو فيه، قالوا: وفي وجوب ذلك كذلك وجوب حدٍّ له.

والقول بأنَّه يُحدُّ لو تُوهم بأكثر من ذلك الحدِّ كان أعظم ممَّا هو به، قالوا: وذلك صفةٌ لِلَّه عَزَّ وَجَلَّ باللُّطف والصِغَر، وإيجاب الحدود له، وذلك عندهم خروجٌ مِن الإسلام.

قالوا وبعدُ: بعضُ من يخالفنا من أهل هذه المقالات ينفون الحدود عنه ويوافقوننا على ذلك[1].

---

(١) يشيرون إلى الأشاعرة القائلين بأنَّ اللَّهَ تعالى يُرى لا في جهة، فأثبتوا أصل الرؤية ونفوا أن يرى في جهة؛ لأنَّه سُبحانه لا تحده الجهات؛ ولهذا كان قول أهل السُّنَّة هو الصحيح بأنه يرى في جهة العلو الَّتي هو متصف بها، وهي من صفات ذاته سبحانه وتعالى؛ لقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] المستوي على عرشه الَّذي أحاط بكلِّ شئ علمًا.

تعليق سماحة الشيخ: هذا هو الحقُّ يُرى سبحانه وهو في العلو، يَرونه يوم القيامة في جهة العلو، ويرونه أهل الجنَّة في جهة العلو يرونه من فوقهم، يكشف الحِجاب يوم القيامة فيرونه من فوقهم، سُبحانه وتعالى، وهو في العلو دائمًا جلَّ وعلا. =

قالوا: وفي نفيهم ذلك عنه ـ مع إجازتهم الرُّؤية عليه ـ نقضٌ منهم لقولهم: إذا أثبتوه مرئيًا».

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الرُّؤية لا يلزم عليها تشبيه كأن يسمع صوتًا، أو يرى نورًا أو ما أشبه ذلك.

قال الإمام أبو جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قالوا: وفي نفيهم ذلك عنه ـ مع إجازتهم الرُّؤية عليه ـ نقضٌ منهم لقولهم: إذا أثبتوه مرئيًا على المباينة الَّتي وصفنا، نقضوا قولهم بذلك أنه غير محدودٍ.

وفي قولهم: إنَّه غير محدود نقضٌ منهم لقولهم: إنَّه يُرى؛ لأنَّه إذا كان مرئيًا لم يكن مرئيًا إلَّا على المباينة الَّتي وصفنا، وذلك إيجاب حدٍّ

= سؤال: هل الكُفَّار يرونه سبحانه وتعالى؟

الجواب: كلا ما يراه إلَّا المؤمنون ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين: ١٥].

سؤال: وفي الموقف من قال: إنَّه يرونه من غير جهة؟

الجواب: هذا غلط الاتجاه، هذا غلط في سمعه ظن أنَّه مصيب غلط الآية المحكمة: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين: ١٥] يكشف الحجاب يوم القيامة حتى يراه المؤمنون في الموقف، وفي بعض الرُّوايات يأتي إليهم، والأمة فيها منافقوها، لكن ما يلزم وجود المنافق؛ أن يرونه يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون.

سؤال: حديث أبي سعيد يتصور في غير الصورة الَّتي يعرفونها؟

الجواب: يعني: المؤمنون هذا هو المقصود، يعني: يبدو لهم الصَّورة الَّتي يعرفونها حتَّى يعرفوه، يبدو لهم ما يعرفون دون ما يشوش عليهم.

سؤال: هل النَّبيّ ﷺ رأى ربَّه؟

الجواب: رأه النَّبيّ ﷺ في حديث الرُّؤية رأه النَّبيّ عليه الصَّلاة والسَّلام في المنام وصنف في ذلك ابن رجب ـ رحمه اللَّه تعالى ـ كتابًا سماه: [اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى] مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحته (٦/ ٤٦٣).

لِلَّه تعالى ذكره.

قالوا: فكلُّ قولٍ من ذلك ناقضٌ لصاحبه، ولن يسلم مخالفنا من المناقضة.

قالوا: وفي تناقض القولين الدَّلالة الواضحة على فساد قول مخالفنا القائل: برؤية الصَّانع، وصحَّة قولنا(١)».

(١) قال المحقق: إلى هنا تنتهي المخطوطة وهو خرم في آخرها يُقدر بنحو ست ورقات. وللأسف جاء خرمها بإيراد شبهة نفاة الرُّؤية دون الجواب عليها، ولكن ولِلَّه الحمد وجدت من كلام ابن جرير رحمه الله ما يدفع به هذه الشُّبهة في تفسيره عند آية الأنعام: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقال رحمه الله: والصَّوابُ: من القول في ذلك عندنا ما تظاهر به الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب**»، فالمؤمنون يرونه والكافرون يومئذ محجوبون عنه، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفّفِين: ١٥] فأمَّا ما اعتل به منكروا رؤية اللَّهِ يوم القيامة بالأبصار لما كانت لا ترى إلا ما باينها وكان بينها وبينه فضاء وفرجة، وكان ذلك عندهم غير جائز أن تكون رؤية اللَّهِ بالأبصار كذلك لأنَّ في ذلك إثبات حدٍّ له ونهاية، فبطل عندهم لذلك جواز الرؤية عليه، وأنه يقال لهم: هل علمتم موصوفا بالتدبير سوى صانعكم إلَّا مماسًا لكم أو مباينًا، فإن زعموا أنَّهم يعلمون كلفوا تبينه ولا سبيل إلى ذلك، وإن قالوا: لا نعلم ذلك، قيل: لهم أوليس قد علمتوه لا مماسًا لكم ولا مباينًا وهو موصوف بالتدبير والفعل ولم يجب عندكم إذ كنتم لم تعلموا موصوفًا بالتدبير والفعل غيره مماسًا لكم أو مباينًا أن يكون مستحيلًا العلم به وهو موصوف بالتدبير والفعل لا مماسًا ولا مباينًا فإن قالوا: ذلك كذلك، قيل لهم: فما تنكرون أن تكون الأبصار كذلك لا ترى إلا ما بينها وكانت بينه وبينه فرجة قد تراه وهو غير مباين لها، ولا فرجة بينها وبينه، ولا فضاء كما لا تعلم القلوب موصوفًا بالتدبير إلا مماسًا لها أو مباينًا وقد علمته عندكم لا كذلك، وهل بينكم وبين من أنكر أن يكون موصوفا بالتدبير والفعل معلومًا إلا مماسا للعالم به أو مباينا، وأجاز أن يكون موصوفا برؤية الأبصار لا مماسا لها ولا مباينا فرق، ثم يسألون الفرق بين ذلك فلن يقولوا في شيء من ذلك قولًا إلا إلزموا في الآخر مثله، وكذلك يسألون فيما اعتلوا به في ذلك أن من شأن الأبصار إدراك الألوان، كما أن من شأن الأسماع إدراك الأصوات، ومن شأن المتنسم =

....

= درك الأعراف، فمن الوجه الذي فسد أن يقتضي السمع لغير درك الأصوات فسد أن تقتضي الأبصار لغير درك الألوان، فيقال لهم: ألستم لم تعلموا فيما شاهدتم وعاينتم موصوفًابالتدبيروالفعل إلا ذا لون، وقد علمتوه موصوفًا بالتدبير لا ذا لون فإن قالوا: نعم. لا يجدون من الإقرار لذلك بدَّ إلَّا أن يكذبوا فيزعموا أنهم قد رأوه وعاينوه موصوفا بالتدبير والعقل غير ذا لون، فيكلفون بيان ذلك ولا سبيل إليه، فيقال لهم: فإذا كان ذلك كذلك فما أنكرتم أن تكون الأبصار فيما شاهدتم وعاينتم لم تجدوها تدرك إلا الألوان، كما لم تجدوا أنفسكم تعلم موصوفا بالتدبير إلا ذا لون، وقد وجدتموها علمته موصوفًا بالتدبير غير ذا لون، ثم يسألون الفرق بين ذلك، فلن يقولوا: في أحدهما شيئًا إلَّا ألزموا في الآخر مثله، ولأهل هذه المقالات تلبيسات كرهنا ذكرها وإطالة الكتاب بها وبالجواب عنها، إذ لم يكن قصدنا في كتابنا هذا قصد الكشف عن تمويهاتهم بل قصدنا فيه البيان عن تأويل آي الفرقان ولكن ذكرنا القدر الذي ذكرنا ليعلم الناظر في كتابنا هذا أنهم لا يرجعون عن قولهم إلَّا إلى ما لبس عليهم الشيطان مما يسهل على أهل الحق البيان عن فساده وأنهم لا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل محكمة ولا رواية عن رسول اللّهِ ﷺ صحيحة أو سقيمة فهم في الظلمات يتخبطون وفي العمياء يترددون نعوذ بالله من الحيرة والضلالة انتهى.

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ : وهذا هو الحقُّ، فإن من خالف الشَّريعة ليس عنده إلَّا الضلالة والعمى وليس عنده إلَّا التردد في الظُّلمات، الَّتي فتحها على نفسه، في تأويلاته وما يملي عليه شيطانه وعقله، وإنَّما الواجب على المكلف وعلى المؤمن، تلقي ما جاء في الكتاب والسُّنَّة ورفض ما يخالف ذلك، من آراء النَّاس وشبهاتهم وتلبيساتهم لا فيما يتعلق بصفات اللَّه ولا فيما يتعلَّق بغير ذلك، فالواجب هو التمسك بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ والعمل بمقتضاهما، في صفات اللَّه ـ جلَّ وعلا ـ وفي أمر الجنَّة والنَّار، والحساب والجزاء، وغير هذا من أخبار القيامة، وأخبار الساعة، فإذا كان المخلوق لا يعلم إلَّا ما وصل إليه علمه، بأذنه سمعه أو رآه ببصره، فالواجب عليه أن يكف عمَّا لا يحيط به علمًا، والواجب عليه أن يقول فيما لا يعلم: اللَّه أعلم، فكم غاب عليه وكم خفي عليه من أمور الدُّنيا، من أمور بيته، من أمور بلده، فكيف بغير ذلك، فكان تحكمه في شأن اللَّه أو في الجنَّة أو في النَّار بغير ما يعلم، كله باطل، كله ضلال، وإنما الواجب تلقي هذه الأمور عن الكتاب والسُّنَّة كما فعل أصحاب النَّبِيّ ﷺ وأتباعهم بإحسان، فاللَّه سبحانه وتعالى له الأسماء الحسنى، وله الصِّفات العلى، ويرى في الآخرة، ويراه المؤمنين في الجنَّة كما يشاء سبحانه وتعالى. =

الأسئلة:

■ سؤال: سُئل رَحِمَهُ اللَّهُ عن رؤية المؤمنين ربّهم في الدُّنيا؟

● **الجواب: مَا يرى في الدُّنيا، يقول النَّبيّ ﷺ في الحديث الصَّحيح: «وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ»[1] والنَّبيّ ﷺ قال لما سُئل: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟. قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»[2]، هذا هو قول أهل السُّنَّة، لا يُرى في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وإنَّما يُرى في الآخرة يراه المؤمنون دون الكافرين.**

■ سؤال: هل يجوز لبس خاتم الذَّهب للرِّجال؟

● **الجواب: خاتم الذَّهب لا يجوز للرِّجال ـ حرام ـ.**

■ سؤال: ولبس الفضة أو الحديد؟

= قال القارئ: نعوذ بالله من الحيرة ومن الضلالة، ومن طريق أهل الغواية، ونسأله سلوك محجته المستقيمة وسبيله القويم، وأن يمنحنا الفقه في دينه ومعرفته حق المعرفة، ويمنحنا فهما وعلمًا سديدًا به وبكتابه وبسنة نبيه وخليله محمَّد ﷺ اللهم آمين. انتهى البحث وانتهى الكتاب.
وقد بلغت القراءة على شيخنا ابن باز وتعليقات سماحته عليها في درس فجر الخميس ٧/ ٤/ ١٤١٩هـ وباللَّه التوفيق، والحمد لِلَّه الذي بنعمته تتم الصالحَات أفاد بذلك القارئ ومحقق المتن الشيخ الدكتور/ علي بن عبدالعزيز الشبل وفقه الله لكل خير ـ، ينظر: كتاب التبصير لابن جرير (ص**٢٢٣**) بتحقيقه الطبعة الثانية طبعة الرشد بالرياض **١٤٢٥**هـ.

(١) أخرجه مسلم عن بعض أصحاب النَّبِيّ ﷺ في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد برقم (١٦٩) وقد ساقه بعد رقم (**٢٩٣١**).

(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**» برقم (١٧٨).

● **الجواب: لا، تركه أفضل، وإلَّا لا بأس به، والحديث فيه ضعيف، والنَّبِيّ ﷺ قال للخاطب: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»[1] لا بأس بخاتم الحديد للمرأة والرَّجل جميعًا.**

■ سـؤال: مارأيكم في الأحاديث عن لبس الخاتم؟

● **الجواب: رأيي أنَّ الأحاديث كلُّها ضعيفة، وفي الصَّحيحين أنَّ النَّبيّ ﷺ قال للرَّجل: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».**

■ سـؤال: رؤية النَّبِيّ ﷺ ومن زعم أنَّه رأى النَّبِيّ ﷺ يقظة في الدُّنيا؟

● **الجواب: لا، لا يُرى إلَّا في النَّوم، رآه الصَّحابة يقظة ﷺ، في حياته أمّا بعد موته لا يُرى إلَّا في النوم.**

■ سـؤال: ماصحة قول مَن زعم ذلك؟

● **الجواب: كلُّه باطل، مبطل ملبس عليه.**

■ سـؤال: سنة صلاة الضُّحى متَّى وقتها؟

● **الجواب: إذا ارتفعت الشَّمس إلى وقوفها، أي: من ارتفاع الشَّمس إلى وقوف الشَّمس.**

❋ ❋ ❋

---

(١) متفق عليه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أخرجه البخاري في كتاب النِّكاح باب السُّلطان وليٌّ برقم (٥١٣٥) ومسلم في كتاب النِّكاح، باب الصَّداق وجواز كونه تعليم القرآن وخاتم من حديد وغير ذلك برقم (١٤٢٥).

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

❊ ❊ ❊